الخميس 16 أيلول 2021
العدد 4439 السنة السادسة عشرة
Jeudi 16 septembre 2021 nº 4439 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

سنة على «اتفاقات أبراهام»
التطبيع لا يؤمن من خوف!

12

السعودية تغيّب دور الأجهزة اللبنانية في ضبط كل شحنات الكبتاغون إلى أراضيها

حصار الرياض للبنانيين مستمر... بذرائع كاذبة [4]

بيان وزاري لإنقاذ المصارف والخصخصة [2]

توزير الأبيض: الارتياب مشروع

[7.6]

(هيثم الموسوي)

تقرير

مامن إطار نقابي يحميهم
موظفو المصارف «الحلقة الأضعف»

5

فلسطين

تراجع إسرائيليّ تحت التهديد
الحركة الأسيرة تُعلّق إضرابها

13

سوريا

خارطة الشمال على طاولة بوتين - الأسد
ثلاثة تحدّيات أمام دمشق

14

المشهد السياسي

بيان وزاري لإنقاذ المصارف والخصخصة

بيان وزاري أقلّ من عادي، لمواجهة حالة انهيار استثنائية. هذه هي الخلاصة التي يمكن الخروج بها بعد قراءة مسودة البيان الوزاري التي أقرّتها اللجنة الوزارية أمس، تمهيداً لإقراره في اجتماع لمجلس الوزراء في قصر بعبدا اليوم. «عادية» البيان تكمن في أنه بيان مكرر، بصورة شبه كاملة، عن البيانات الوزارية السابقة لمختلف الحكومات. إنشائيات عن دعم الزراعة والصناعة والسياسة الخارجية. الجديد هو نص ملتبس عن المصارف، هدفه حمايتها بعدما بدّدت عشرات المليارات من أموال المودعين، ومارست بحقهم عملية سرقة موصوفة، برعاية رسمية من السلطة السياسية (مجلسَي النواب والوزراء)، كما من السلطة النقدية الممثلة بمصرف لبنان. العبارة «السحرية» تنص على «وضع خطة لتصحيح وضع القطاع المصرفي وتنشيط الدورة الاقتصادية بما يساهم في تمويل القطاع الخاص، مع إعطاء أولوية لضمان حقوق وأموال المودعين». وهذه الصياغة تدور حول الأزمة، ولا تقترب منها. فهي لا تتضمّن اعترافاً بالكارثة التي وقعت في القطاع المصرفي، وجرّت خلفها كل الاقتصاد اللبناني إلى الهاوية. ولا هي تعترف بخسائر ينبغي توزيعها بصورة عادلة، ولا هي تقرّ بـ«اختفاء» عشرات المليارات من الدولارات من حسابات المودعين الذين باتوا مجبرين على سحب أموالهم بأقل من ربع قيمتها. يُضاف إلى ما تقدّم، تفخيخ بند الكهرباء بإشراك القطاع الخاص. القطاع الخاص نفسه الذي أساء الأمانة بما يخص أموال المودعين، والقطاع الخاص نفسه الذي تلكّأ عن مواجهة جائحة كورونا في مستشفياته، والقطاع الخاص نفسه الذي يضاعف أقساط المدارس، والقطاع الخاص نفسه الذي لم يتورّع عن حرمان المرضى من أدويتهم... هذا القطاع الخاص يُراد إشراكه كمنقذ من العتمة. يجري ذلك فيما يدخل اليوم إلى حسابات الدولة مبلغ مليار و100 مليون دولار، من حقوق السحب الخاصة العائدة للبنان من صندوق النقد الدولي. وهذا المبلغ كفيل وحده بحلّ أزمة إنتاج الكهرباء بما يفيض عن حاجة لبنان.

(هيثم الموسوي)

الإصرار على إدخال القطاع الخاص ليس سوى امتثال لرغبة رأس المال المحلي والدولي المتعطّش للانقضاض على ما تبقّى من ممتلكات الدولة، لشرائها «بالرخص» في ظل الانهيار. أما المبلغ الذي يدخل اليوم إلى حساب الدولة لدى مصرف لبنان، فيُراد تبديده تحت عناوين الدعم وخلافه، أو تركه عرضة لسياسات رياض سلامة التي تُحوّل المليارات من المال العام إلى جيوب أصحاب المصارف وكبار المودعين، أو استخدامه في إطار «تصحيح وضع القطاع المصرفي». وفي هذا السياق، حذّر عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله، أمس، من «التفريط بهذا المبلغ في مشاريع آنيّة سريعة تذهب فوائدها في غير محلّها»، مطالباً الحكومة بوضع خطة إنقاذية تتضمّن استخدام هذا المبلغ «في مشاريع بنيوية حيوية كالكهرباء والصحة والنقل». وطالب الأخيرة في قمع الحراك الشعبي اللبناني في عام 2019 وفي الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان».

> حزب الله يطالب باستثمار «حقوق السحب الخاصة» في إنتاج الكهرباء والنقل العام والصحة

(الأخبار)

تقرير

القرض الكويتيّ للكهرباء... استئناف لصراع عمره 10 سنوات

إعلان الرئيس نجيب ميقاتي عن التواصل مع الكويت لإحياء قروض كانت مخصّصة لقطاع الكهرباء، جعل الأمر يبدو إحدى أولويات الحكومة الجديدة. لكنّه في المقابل، فتح الباب أمام خلافات سياسية عمرها 10 سنوات. كانت نتيجتها ضياع كل فرص إنقاذ قطاع الكهرباء. لكن هل ظروف الخلاف لا تزال قائمة، أم صار بالإمكان «الرهان» على الانهيار الشامل لتخطّي المصالح السياسية؟

أيلي الفرزلي

منذ اللحظة الأولى لتشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، تعامل معها على أنها امتداد لحكومته الثانية. القرض الكويتي الذي كان تعسّر في عام 2012، بسبب الخلافات السياسية، عاد إلى الواجهة بعد عشر سنوات، بإعلان ميقاتي عن تواصله مع الكويت لإعادة إحياء قرض خطة الكهرباء (كان الصندوق الكويتي للتنمية عرض توفير قرض ميسّر لإنجاز خطة الكهرباء بناء المعامل).

بعيداً عن مدى جدية الموضوع، لناحية استعداد الصندوق لإقراض لبنان، في ظل «الانسحاب» السعودي - الخليجي منه، وفي ظل إعلان لبنان التخلّف عن دفع ديونه، وبالتالي استبعاد حصوله على قروض قبل تنفيذ برنامج مع صندوق النقد الدولي، فإن إعادة إحياء النقاش بشأنه، فتحت باباً أمام العودة إلى صراع الكهرباء الذي انطلق منذ عقد من الزمن وأدّى، بشكل مباشر، إلى انهيار قطاع الكهرباء.

في نهاية عام 2011 صدر القانون الرقم 181 (قانون برنامج معجّل لأشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاواط ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية). حينها كان بدأ الصراع بشأن كيفية تمويل هذه الأشغال. الوزير جبران باسيل كان قد أصرّ على أن يكون التمويل من الخزينة، والرئيس ميقاتي أراد أن يتم التمويل عبر الصناديق العربية. حجة الأول أن التمويل من الصناديق يحتاج إلى وقت كبير، وبالتالي يخسر لبنان فرصة إنشاء المعامل في أسرع وقت. وكحل وسط دعا إلى أن يذهب التمويل إلى الخزينة، لا إلى مشاريع بعينها، بما يسمح ببدء الأعمال سريعاً. في المقابل، رأى خصوم باسيل في ذلك مسعى إلى النفاذ من الرقابة التي تفرضها الصناديق على المشاريع التي تموّلها.

التسوية قضت حينها بإقرار قانون البرنامج بقيمة 1772 مليار ليرة، «تُغطّى بواردات استثنائية ويجاز للحكومة إيجاد مصادر تمويل من خلال قروض ميسّرة و/أو بإصدار سندات خزينة بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية». وقد أضيف في المادة السادسة أيضاً فقرة تشير إلى أن «يسعى رئيس مجلس الوزراء لدى الصناديق والهيئات الإقليمية والدولية أو سواها لتأمين التمويل اللازم».

في 19 كانون الثاني 2012، زار وفد من الصندوق الكويتي ميقاتي وعرض معه موضوع تمويل قطاع الكهرباء. وبنتيجة التفاوض، وافق الصندوق على تمويل دراسة لإنجاز ثلاثة معامل (دير عمار 2، الزوق والجية). كما أبدى الصندوق استعداده لتمويل هذه المشاريع بالشراكة مع الصندوق العربي، عبر قرض ميسّر بقيمة 1,5 مليار دولار. مصادر مسؤولة كانت عاملة في وزارة الطاقة آنذاك تؤكد أن رفض التمويل المباشر لإنشاء المعامل، أتى على خلفية تجربة تأهيل معملَي الزوق والجية القديمين. فالمناقصة تلك بدأت في عام 2006، وكانت مرّت ست سنوات من دون إنجازها بسبب تمويلها عبر الصناديق (أُنجزت عملية التأهيل في عام 2018)، التي تحتاج، بحسب طبيعة عملها إلى الكثير من الوقت للموافقة على كل خطوة. فمجالس إداراتها تجتمع كل ستة أشهر، وبالتالي كل خطوة تحتاج إلى ستة أشهر للموافقة عليها. ولذلك، كان الخيار في السير بتمويل من الخزينة. لكنّ ذلك ينكره مصدر معارض لسياسة التيار في وزارة الطاقة، مشيراً إلى أن موقفه كان له الأثر المباشر على عدم إنشاء معامل حتى اليوم. فالإصرار على رفض التمويل الخارجي، لم يكن سوى رفض للشفافية، إن كانت في إجراء المناقصات أو في تنفيذ التلزيم أو مراقبته. تنفي مصادر «التيار» ذلك بشدة مؤكدة أن

> «التيار» يرحّب بأيّ تمويل لقطاع الكهرباء

الأولوية كانت للسرعة. وتقول: «لو كان الأمر يتعلق برفض التمويل الأجنبي بالمطلق، لما أنشئ معملا الزوق والجية الجديدان بتمويل دانماركي» (تأخّر التنفيذ بسبب مفاوضات جرت بعد رسوّ التلزيم وأدت إلى تغيير الشروط، ما أدى إلى دعوى تحكيم، تضاف إلى الدعوى التي كانت شهدتها عملية تلزيم معمل دير عمار2، على خلفية توقّف الأشغال بسبب الخلاف السياسي القانوني على دفع الضريبة على القيمة المضافة).

ولذلك، تشير المصادر إلى أن «التيار» لم يكن يوماً ضد التمويل الأجنبي أو العربي، لكن كانت أولويته الإسراع في إنجاز خطة الكهرباء، وبالتالي الوصول إلى كهرباء 24 على 24، معتبرة أن الحرب على التيار وعلى وزارة الطاقة هي التي أدّت إلى عرقلة الخطط التي أقرّت في مجلس الوزراء، والتي تمكّن التيار من إنجاز قسم منها، ولا سيما في قطاعَي النقل والتوزيع، أضف إلى إنجاز معملَي الزوق والجية، اللذين أمّنا 370 ميغاواط إضافية.

في المقابل، تُذكّر مصادر أخرى أن الخطة التي وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2010، انبثق عنها القانون 181/2011، الذي يرتكز إلى ثلاثة أمور رئيسية:

1- زيادة الإنتاج 700 ميغاواط وتحسين شبكة النقل.

2- تعيين هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء لإعطاء تراخيص إنتاج للقطاع الخاص لتأمين الزيادة على طلب الطاقة.

3- تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان ليواكب الخطة وتشركتها وتطوير أوضاعها تطبيقاً للقانون 2002/462.

وفي ما كان يُفترض أن تُنفذ الخطة مع نهاية عام 2015، وأن ترتفع التغذية إلى 24 على 24، كما وعد الوزير جبران باسيل، كانت النتيجة أن غالبية البنود المحدّدة في القانون لم تُنفذ، وبعضها لا يزال عالقاً حتى اليوم. لكنّ ذلك لا يحول دون تأكيد مصادر وزارية سابقة أن التغذية بالتيار وصلت إلى 20 ساعة في عام 2018.

الوضع الحالي لا يبدو واضحاً. هل يعود الخلاف إلى سابق عهده أم أن الظروف الراهنة تفرض قرارات مختلفة؟ وهل قرّر الرئيس ميقاتي، من خلال الإعلان السريع عن تحريك القرض الكويتي، فتح باب المواجهة مع باسيل، انطلاقاً من تغيّر موازين القوى، بالمقارنة مع عام 2012؟

ترفض مصادر متابعة وضع الأمر في هذا السياق، مؤكدة أن أولوية ميقاتي هي إنقاذ قطاع الكهرباء، بأي طريقة ممكنة. وتضيف: «هذه أولوية تضطلع بها كل القوى المشاركة في الحكومة». ذلك ما تؤكده مصادر مسؤولة في التيار، جازمة أنه لا ينظر إلى خطوة ميقاتي إلا بإيجابية وهو يرحب بأيّ تمويل لإعادة تفعيل خطة الكهرباء.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن هذا الأمر جرى التداول فيه خلال الخلوة التي جمعت أمس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالمفتي عبد اللطيف دريان، حيث جرى البحث في إمكانية إطلاق موقف في هذا الصدد».

وتتجه الأنظار اليوم إلى الجلسة المخصصة للاستماع إلى الوزير السابق يوسف فنيانوس، والتي جرى تأجيلها بعدَ أن تقدّم وكيلاه القانونيان بدفوع شكلية. وبحسب المعلومات «لن يحضر فنيانوس الجلسة، ومن المفترض أن ترسل النيابة العامة التمييزية للقاضي بيطار كتاباً جديداً تذكّره فيه بأن أمر الملاحقة هو من صلاحيات المجلس النيابي، ما قد يؤخر قراره بإصدار مذكرة إحضار أو توقيف في حقه».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

التحقيق في انفجار المرفأ: دار الفتوى مستاءة من استدعاء دياب

ميسم رزق

بداية الشهر الجاري، تقدّم المحقّق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار بكتاب إلى أحد المصارف اللبنانية، يعبّر فيه عن رغبته بتسديد قرض، كان قد حصل عليه قبلَ 7 سنوات. وبحسب وثيقة يجري تداولها على نطاق ضيق، واطلعت عليها «الأخبار» فإن «القاضي طارق فايز البيطار وزوجته السيدة جولي أنطوان حاكمه كانا قد طلبا من البنك اللبناني - الفرنسي، منحهما قرضاً سكنياً بالتعاون مع صندوق تعاضد القضاة بقيمة مليار وعشرين مليون ليرة لبنانية، لشراء عقار في منطقة قرنة شهوان العقارية، وحصلا عليه عام 2014، على أن يتمّ تسديده خلال ثلاثين عاماً، أي في 2044». وبحسب الوثيقة، عبّر البيطار وزوجته عن رغبتهما بتسديد المبلغ المتبقي بذمتهما، بقيمة 800 مليون ليرة لبنانية، دفعةً واحدة». وفي حسبة بسيطة على سعر صرف السوق، فإن قيمة المبلغ بالدولار تقارب الـ 50 ألف دولار.

وبالبحث عن عمل زوجة البيطار، تبيّن أنها صيدلانية تعمل كمندوبة طبية في مؤسّسة «ميرك سيرولو» (مكتب علمي). وأشارت مصادر قضائية إلى أن القرض بقيمة مليار ليرة، عام 2014 (نحو 660 ألف دولار في ذلك الحين)، يمكن أن يحصل عليه البيطار «بضمان عمله وعمل زوجته، فيما لو كانَ دخلهما يسمح بذلك، وهكذا قروض تُعطى عادة وهي مشروعة».

> التداول بوثيقة عن تسديد البيطار قرضاً سكنياً بقيمة 800 مليون ليرة دفعة واحدة

خطوة بيطار تأتي بعدَ أشهر قليلة من تولّيه ملف التحقيقات في قضية انفجار المرفأ، خلفاً للقاضي فادي صوان الذي أزاحته دعوى «ارتياب مشروع» تقدّم بها الوزيران السابقان المُدعى عليهما في جريمة المرفأ، النائبان علي حسن خليل وغازي زعيتر، والتي على أساسها قرّرت محكمة التمييز الجزائية برئاسة القاضي جمال الحجار نقل الملف من يده.

كما تأتي هذه الخطوة في عزّ المعركة المفتوحة بين البيطار وجزء من القوى السياسية، بسبب المسار الذي يتبعه المحقّق العدلي في ما خصّ الادعاءات وإصدار مذكرات الإحضار، والتي عكست استنسابية واضحة في إلقاء المسؤولية على جهات معينة وتحييد جهات أخرى. ما وضع القاضي تحت مجهر الاستفهام عن الخلفية التي ينطلق منها في توجيه الادعاءات، التي تظهر استنسابية واضحة.

ويوماً بعدَ آخر، يتفاعل مسار الاستدعاءات التي يوجهها بيطار إلى المدعى عليهم. فبعدَ إعلان رئيس الحكومة السابق حسان دياب سفره إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث سيبقى مدة 4 أسابيع كما أعلنَ أول من أمس، علمت «الأخبار» أن النيابة العامة التمييزية بعدَ إصدار البيطار مذكرة إحضار جديدة في حق دياب، لم تُرسل المذكرة إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي للتنفيذ، بل أرسلتها إلى جهاز أمن الدولة لتبليغ دياب بها. ومن المتوقع أن يجري تبليغ البيطار بأن دياب موجود خارج البلاد». وعلمت «الأخبار» أن مذكرة الإحضار التي أصدرها البيطار بحق دياب أثارت استياء دار الفتوى التي اعتبرت بأنها «تعدٍّ على موقع رمزي للطائفة السنية».

وحركة أمل، بعد مقابلة لرئيس التيار النائب جبران باسيل مع قناة «العربي»، قال فيها إن الرئيس نبيه بري «عندما يقول الله لا يخلّيني إذا بخلّي عون يحكم، فهذا يعني أنّه قادر على التعطيل وتحكّم بزمام الأمور». وردّت حركة أمل سريعاً ببيان وصفت فيه باسيل بالفاسق، واتهمته بتعطيل «عهد عمّه». كذلك قال باسيل إنه «لو اعتمدت خطة الكهرباء التي وضعناها عام 2010، لكنا وفّرنا الكثير على اللبنانيين مما نعانيه اليوم». وشدّد على أن «النموذج الاقتصادي والمالي الحالي

قضية اليوم

السعوديّة تغيّب دور الأجهزة اللبنانيّة في ضبط شحنات الكبتاغون إلى أراضيها

حصار الرياض للبنانيّين مستمرّ... بذرائع كاذبة

كل شحنات «الكبتاغون» التي أعلنت السلطات السعودية ضبطها منذ بداية العام الجاري، وقالت إنها آتية من لبنان، إنما تمكّنت من اكتشافها بناءً على معلومات زوّدتها بها الأجهزة الأمنية اللبنانية، وخاصة فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للجمارك. حتى شحنة الكبتاغون التي أوقِفت في ماليزيا، وتلك التي ضُبِطت في نيجيريا، وكانتا متجهتين إلى أرض الجزيرة العربية، فقد جرى العثور عليهما بناءً على معلومات الأجهزة اللبنانية. السعودية التي شكرت ماليزيا ونيجيريا، تعمّدت عدم شكر لبنان. وعدا عن ذلك، فإنها قررت، قصداً، إخفاء أي دور للأجهزة اللبنانية، رغم الاتفاق بين الطرفين على وجوب إعلان التنسيق بينهما. لم تكتفِ الرياض بذلك. فرغم ان ما قام به لبنان يدخل في إطار مساعدة السعودية على حماية أراضيها من دخول كميات هائلة من المخدرات الآتية من دولة ثالثة (في معظم الاحيان، سوريا)، قرّر آل سعود استخدام مساعدة لبنان لهم لمعاقبته! ما جرى في قضايا الكبتاغون هو الدليل الأكثر سطوعاً على ان قرار السعودية وقف استيراد البضائع الآتية من بيروت هو قرار سياسي هدفه تضييق الخناق على لبنان

رضوان مرتضى

أوقفت استخبارات الجيش، قبل أسابيع، أحد أبرز تجّار الكبتاغون في لبنان، حسن محمود جعفر، أحد المتورّطين في عملية تهريب الكبتاغون التي أوقف بسببها، عام 2015، الأمير السعودي عبد المحسن آل سعود الذي اشتُهر بـ«أمير الكبتاغون». حسن جعفر كان التاجر الذي باع الحبوب المخدرة لصاحب السموّ الملكي. جعفر هذا مطلوب للقضاء بموجب عشرين مذكرة عدلية ويملك معملاً لتصنيع الكبتاغون في البقاع، ويأتي ثانياً بعد حسن دقّو، الذي أوقف قبل أشهر لتورطه في أكبر عملية تهريب حبوب كبتاغون إلى المملكة السعودية عبر ماليزيا، حيث ضُبطت (في آذار الماضي) نحو 94 مليون حبة كبتاغون (لو بيعت

> **تعمّد فهمي، في حزيران الماضي، الإعلان عن التنسيق الأمني بين لبنان والسعودية في مجال مكافحة المخدرات**

تلك الكمية في السعودية، فإنها كانت ستُحقق لدقو أرباحاً قيمتها أكثر من مليار دولار أميركي). يومها أوقف فرع المعلومات دقّو ليجد في أحد هواتفه صورة عن بوليصة الشحن لشُحنة المخدرات التي ضُبطت في ماليزيا، فبعث فرع المعلومات بهذا الدليل إلى الأجهزة الأمنية السعودية. بعد ذلك، أتت عملية «إحباط» تهريب كميات كبيرة من الكبتاغون، كانت مخبّأة في حبوب الرمان في نيسان الفائت، وهي الحادثة التي تذرّعت بها مملكة آل سعود لإصدار قرار بمنع دخول شحنات الخضر والفواكه إلى أراضيها ومنعها من العبور حتى من خلال أراضيها. استغلت السعودية هذه الحادثة لتُعلن حصارها للبنان، من دون أن تتخذ الإجراء نفسه بحق دول أخرى، كتركيا والأردن على سبيل المثال لا الحصر، رغم أن عمليات التهريب إلى داخل أراضيها تحصل أحياناً منهما، علماً بأنهما من الدول التي تنشط فيها صناعة الكبتاغون أيضاً.

المسؤولون السعوديون تعمّدوا الكذب على الرأي العام، وإخفاء حقيقة أنّ معظم شحنات الكبتاغون التي ضبطها الأمن السعودي كانت بناءً على معلومات زوّدتهم بها الأجهزة الأمنية اللبنانية. فكشف شحنة الرمان أتى بعد قيام فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي بتزويد الأمن السعودي بأسماء شركتين ستعمدان إلى تهريب المخدرات إلى أراضي المملكة. وقد كانت الشركة التي أدخلت شحنة الرمّان إحدى هاتين الشركتين اللتين اكتشف الأمن اللبناني تورطهما بناءً على عمليات رصد وتعقّب سابقة. وعوضاً عن خروج السعودية لشكر الجانب اللبناني على تعاونه في إحباط عمليات تهريب الحبوب المخدرة إلى أراضيها، أخفت هذه الحقيقة بكل جحود لتستثمر نصف الحقيقة الذي توظيف سياسي لزيادة الحصار على لبنان. وعمدت السعودية إلى استخدام منصاتها الإعلامية في ادعاء وجود ارتباط بين المتورطين في العملية وحزب الله أو الزعم بوجود ضغوط تُمارس من قبله لإطلاق سراحهم، مع أنّ أياً من التحقيقات التي يُجريها فرع المعلومات المقرب جداً من الاستخبارات السعودية أو غيره من الأجهزة الأمنية اللبنانية لم يُثبت شيئاً من مزاعم الرياض.

(هيثم الموسوي)

الجحود السعودي قابله خضوع لبنان. فقد عمد المسؤولون في بيروت إلى إظهار الجهد الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات. وحرص وزير الداخلية بواسطة كتاب مرسل إلى السلطات النيجيرية تفتيش الشحنة المشتبه فيها. وهكذا تمكن الأمن النيجيري من ضبط عملية التهريب وأبلغ وزارة الداخلية السعودية. إعلان هذه الحقيقة لن يخدم سياسة حكام السعودية الذين اعتادوا أن لا يشكروا الأمن اللبناني الذي ينظرون إليه على أنه يعمل في خدمتهم، لكنهم وجدوا أنفسهم ملزَمين بشكر السلطات النيجيرية. كذلك فإنّ الأمن السعودي، وفي سياق البروباغندا التي يخوضها لتشويه سمعة حزب الله، لن يروق له أن لا علاقة للحزب بهذه العملية لا من قريب ولا من بعيد، وذلك موثّق تبعاً لتحقيقات الجهاز الأمني الذي زوّد السلطات النيجيرية بالمعلومة التي ساهمت في كشف عملية التهريب.

اتصلت «الأخبار» بوزير الداخلية السابق محمد فهمي، الذي قال إنّه كُلف (قبل تأليف الحكومة الجديدة) ملف إنعاش العلاقات اللبنانية ـ السعودية لإعادة فتح الباب أمام التصدير للمنتجات اللبنانية إلى الأسواق الخليجية، مشيراً إلى أنه حرص على الإعلان عن هذه الإنجازات، على سبيل المثال، أشاد فهمي في 27 حزيران الفائت، بالتنسيق بين قوى الأمن الداخلي اللبنانية والقوى الأمنية السعودية الذي أدى في جهد مشترك إلى ضبط عملية تهريب مخدّر كبتاغون قُدّرت كميته بـ 14 مليوناً و400 ألف قرص في ميناء جدة، والقادمة من مرفأ اللاذقية عبر مرفأ بيروت بشهادة منشأ يونانية مزورة. وفي بيانه، نوّه فهمي بالمتابعة الجادّة والحرفية العالية والتعاون المميز بين القوى الأمنية اللبنانية والسعودية التي أدت إلى كشف هذه العملية بعد تنسيق أمني استباقي عال. يومها أبلغ فهمي عبر إحدى وسائل الإعلام بأن السعودية لم تُعلن عن التنسيق بينها وبين الأمن اللبناني، وهو ما أدى إلى ضبط المخدرات، فأجاب بأنّه يملك معلومة مؤكدة عما حصل ولذلك أعلنه، متحدثاً عن جهد غير مسبوق للأجهزة الأمنية اللبنانية التي حققت إنجازات استثنائية على صعيد مكافحة تصنيع حبوب الكبتاغون والاتجار بها. وعلمت «الأخبار» أن اتفاقاً عُقد بين فرع المعلومات والأمن السعودي، يقضي بأن يعلن الأخير عن دور الجهاز اللبناني في الكشف عن حبوب الكبتاغون، لكن الجانب السعودي أخلّ بالاتفاق، وهو ما دفع بفهمي إلى إعلان الأمر.

إذاً، معظم شحنات الكبتاغون التي تُعلن السعودية أنها ضبطتها، آتية من لبنان، إنما تُكشف بناءً على معلومات صادرة عن الأجهزة الأمنية اللبنانية. لكن السعودية لا تكتفي بعدم شكر لبنان، ولا بعدم الإعلان عن الدور المحوري للأجهزة اللبنانية في حمايتها من شحنات المخدرات، بل تلجأ إلى معاقبة البلد الذي يحميها من مخدرات معظمها يكون آتياً من دولة ثالثة. حتى شحنة الكبتاغون التي ضُبطت في ماليزيا (94 مليون قرص كبتاغون) متجهة إلى السعودية، والتي قبل حينها إن الرياض زوّدت كوالالمبور بمعلومات أدت إلى كشفها، تبيّن أن فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللبناني كان هو المصدر الأول والوحيد للمعطيات التي بعثت بها السعودية إلى ماليزيا للعثور عليها!

العميد محمد فهمي على الكشف على الجهود المبذولة عبر أكثر من مؤتمر صحافي للإعلان عن إحباط عدد كبير من عمليات التهريب. غير أنّ كذب حكام السعودية لم يتوقف. قبل أيام، خرج المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية السعودية العقيد طلال الشلهوب ليُعلن عن إحباط الأمن السعودي، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية النيجيرية، عملية تهريب نحو 452 ألف قرص من الأمفيتامين الذي يُستخدم في تصنيع الكبتاغون عبر بيروت يُشتبه في أنها تحوي مخدرات. وطلبت الجمارك اللبنانية الداخلية السعودية أنّ شبكة مرتبطة بحزب الله تقف خلف عملية التهريب هذه من دون أن تُقدم أي دليل، قبل أن تشكر نظيرتها النيجيرية على تعاونها.

الحقيقة أن الفضل في إحباط هذه العملية أيضاً يعود إلى المديرية العامة للجمارك اللبنانية التي أبلغت السلطات النيجيرية باشتباهها، بناءً على معلومات أمنية، بأنّ شحنة مؤلفة من معدات ميكانيكية غادرت مرفأ بيروت يُشتبه في أنها تحوي مخدرات، وطلبت الجمارك اللبنانية

تقرير

ما من إطار نقابي يحميهم

موظفو المصارف «الحلقة الأضعف»

كلّما تأخّرت عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي، تعرقلت نهضة الاقتصاد، ودفع عموم السكان الثمن. ومن بينهم موظفو المصارف. حالات الصرف الجماعي من البنوك مُستمرة. ولو من دون ضجّة. تستفيد الإدارات من «الهموم» الكثيرة في البلد لتمرير فعلتها. إقفال فروع، توقّف أقسام عن العمل، تراجع الأعمال، هي «مُبرّرات» المصارف لطرد الموظفين و«مفاوضتهم» على حقوقهم التي لن يحصلوا عليها إلا بـ«اللولار». أمام هذا المشهد، يبدو دور اتحاد موظفي المصارف «هامشياً». مُعتمداً سياسة «تقليل الأضرار» وليس مواجهتها

ليا القزي

«بتّ أشعر أنّ كلّ الزبائن يتعاملون معنا كأعداء»، تقول موظفة في أحد المصارف في فرع «شبه فارغ» من العاملين. هي «ضحية» قطاع مصرفي تسبّب بالانهيار، وبات عنواناً رئيسياً لاستمرار الأزمة من دون إيجاد حلّ. قرّر أصحاب المصارف والمساهمون فيها، تدفيع الثمن لعامة الناس... والتضحية بالموظفين في المصارف، تحديداً أصحاب الرواتب المنخفضة والمتوسطة، ومحاولة حجب حقوقهم عنهم. يحصل ذلك من دون وجود نقابة لموظفي المصارف جاهزة للهجوم على سلطة رأس المال. الجسم النقابي الموجود باسم الدفاع عن الموظفين يتبنّى بشكل كامل خطاب جمعية المصارف، لجهة أنّ «شيطنة القطاع» و«التشهير به» وعدم «دفع سندات الدين الخارجية» هي التي أجبرت المصارف على هذه «الممارسات». النقابة لا تتدخّل إلا حين يُطلب منها ذلك، وكأنّها لاعبٌ على مقاعد الاحتياط وليس حارس المرمى. أما حين تتدخّل، فتطرح «معالجات جزئية» تأتي في غالب الأحيان لمصلحة إدارات المصارف.

أحد الأمثلة على ما يجري، حالة الصرف الجماعي من بنك «مصر ولبنان». 50 موظّفاً أنهت الإدارة عقودهم في الأشهر الماضية (بينهم أزواج، ما يعني القضاء على مدخول عائلة)، و«يُحكى عن لائحة جديدة تضمّ ما بين الـ30 و40 موظّفاً آخرين يُراد طردهم»، كما يقول موظفون مصروفون. هؤلاء قرّروا توحيد «جبهتهم» لتحصيل أكبر قدر مُمكن من حقوقهم العالقة مع إدارة البنك. توجّهوا صوب اتحاد موظفي المصارف لتدعيم موقفهم، ليتبيّن أنّ من يُمثّلهم، الأمين العام لـ«الاتحاد» حكمت السيّد هو في الوقت نفسه موظّف في «مصر ولبنان»، وكذلك ابنته. يعني ذلك وجود تضارب محتمل في المصالح لدى السيّد، بين وظيفته الحالية في بنك «مصر ولبنان» وكونه ناطقاً باسم الموظفين المطرودين. ألا يوجد «احتمال» ولو ضئيلاً أن تُحاول إدارة البنك ابتزازه بوظيفته؟ أو أن تُشكّل علاقته المباشرة بالمدراء في المصرف عائقاً أمام الدفاع بموضوعية عن حقوق الموظفين؟ نُقل للمصروفين أنّ رئيس اتحاد موظفي المصارف جورج الحاج «سيُعالج الأمر»، ولكنّ الأخير يُدافع عن حكمت السيّد وينفي «وجود تضارب مصالح. السيّد أصلاً مُنتخَب من قبل موظفي المصرف ليُمثّلهم داخل المؤسسة، ونُنسّق سوياً كلّ الخطوات يومياً، هو لا يُساوم».

البروتوكول المُقدّم من الاتحاد للمصرف يتضمّن حصول المصروفين على: راتب لـ18 شهراً، راتب شهرين عن كلّ سنة خدمة حتى 6 سنوات، راتب شهر ونصف عن كلّ سنة لسنوات الخدمة ما بين 6 و12 سنة، وراتب شهر عن كلّ سنة لمن أمضى في العمل أكثر من 12 سنة ولحدّ أقصى هو 44 سنة. بالإضافة إلى ذلك، تمّت المطالبة بتحويل راتبَي آب وأيلول والتعويض من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الدولار، ودفع مخصصات التعليم عن العام 2021 - 2022، وتجديد التأمين لكلّ المصروفين. يعتبر الموظفون أنّ الشروط «عادلة»، والإدارة قادرة مادياً على الالتزام بها، «فكما يملك كبار المدراء الدولارات لتحويل ودائع من الليرة إلى دولار، وتخطّي سقف السحوبات الشهرية لعائلاتهم مقابل التقنين المفروض على المودعين، وإبقاء بطاقات الائتمان بالدولار شغّالة من دون سقف، يستطيعون تأمين تعويضاتنا وزيادة رواتب الموظفين الحاليين. وقد حضّرنا رسالة إلكترونية سنُرسلها إلى كلّ الموظفين لنفضح هذه الممارسات». إدارة بنك «مصر ولبنان» رفضت الاقتراح. خفّض الاتحاد من شروطه، عارضاً دفع 10 أشهر للمصروفين عوض الـ18 شهراً، فرفض المصرف أيضاً. فوفق حساباته لن يدفع إلا تعويض 8 أشهر، وشهرين إضافيين عن أول 5 سنوات خدمة، وراتب شهر ونصف لسنوات الخدمة ما بين 6 و10 سنوات، وراتب شهر عن ما يفوق ذلك لغاية 36 شهراً، تُحوّل إلى الدولار وفق السعر الرسمي، ورفض دفع مخصصات التعليم وتحويل تعويضات الضمان إلى الدولار وتجديد التأمين الصحي. المفاوضات، حتى الآن، «فشلت وهذا ما تمّ إبلاغه لوزارة العمل»، بقول موظفون. في حين أنّ جورج الحاج يتحدّث بإيجابية عن تعاون «مصر ولبنان»، مؤكداً أن «المفاوضات مستمرة والشروط بين الاتحاد والمصرف متقاربة».

3000 مصروف من أصل 23 ألف عامل في القطاع هي آخر حصيلة عمليات الطرد. عشرات الدعاوى أمام وزارة العمل. ما يجري في «مصر ولبنان» ليس استثناءً، «أحد المصارف طرد

> **3000 مصروف من أصل 23 ألف عامل في القطاع المصرفي**

منذ بداية تموز وحتى اليوم 150 موظفاً، ويوجد خلافات بيننا وبين إدارته. هناك خلاف أيضاً مع بنك حبيب المُقفل منذ قرابة الشهر، لأنّه يريد التصفية والخروج من لبنان، ويرفض أن يعطي الموظفين حقوقهم»، يُخبر الحاج. أما «بنك الاستثمار» فيُحضّر أيضاً للانسحاب من السوق اللبنانية، «ولكن رُفض تدخلنا بين الموظفين والإدارة لرغبتهم في حلّ المسألة مباشرةً». في حالات أخرى، كان عدم اللجوء إلى النقابة للدفاع عن حقوقهم «مفروضاً» على الموظفين، كما في مصرف «بيبلوس»، الذي يمنع على العاملين لديه الانتساب إلى النقابة. فحين طُرد موظفون ومدراء جماعياً، حصّلوا تعويضاتهم فرادى، أصلاً النقابة لا تتدخّل إلا «حين تتم مراجعتنا».

يُخبر الحاج أنّه في أواخر عام 2019 كان الطرد الجماعي محصوراً بمصرفَين، بعد ذلك توسّع الإطار «وتواصلت معنا مصارف: اللبناني للتجارة، الاعتماد المصرفي، بيروت والبلاد العربية لعقد اتفاقيات مع الموظفين حصلوا على تعويضات تفوق ما نصّ عليه قانون العمل. مصارف أخرى فتحت باب الاستقالة، لتتجنّب توقيع بروتوكول حفاظاً على السمعة ولعدم توحيد الموظفين في قوّة واحدة». حالات الصرف شبه محصورة لدى المصارف «العشرة الأكبر لأنّها تملك عدداً أكبر من الفروع وحجم أعمالها أكبر. إجمالاً لم تصرف المصارف أكثر من 15 في المئة من كادرها البشري». عقد الاتحاد لقاءات، منذ بداية الأزمة، مع مسؤولي الموارد البشرية في المصارف «طالبين منهم تطبيق المادة 50 من قانون العمل، وأن لا يتمّ الطرد وفق المحسوبية والواسطة». وعام 2021، عمّم الاتحاد «بروتوكولاً» على المصارف يتضمن الحقوق المالية التي يجب أن يحصل عليها المصروفون، «لم تلقَ آذاناً صاغية لدى المدراء العامين. ثمّ أتت الظروف الحالية لتمنعنا من الضغط أكثر. وممّا نعانيه أيضاً، عدم تضامن غير المصروفين مع زملائهم».

لا يوجد حلّ للأزمة لا يتضمن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بما يؤدّي إلى تخفيض أعدادها وإعادة تركيز عملها وتحديد دورها في الاقتصاد. سيعني ذلك حُكماً التخلّي عن عددٍ كبير من الموظفين، سيدفعون الثمن الأكبر إن لم يتم تحضير أدوات المعركة ضدّ أصحاب المصارف، لاستحصال حقوق الموظفين، وإعداد خطة لدمجهم في قطاعات أخرى أو توزيعهم على القطاع المصرفي المُستحدث.

لا تتدخّل نقابة موظفي المصارف سوى في حال طُلب منها (هيثم الموسوي)

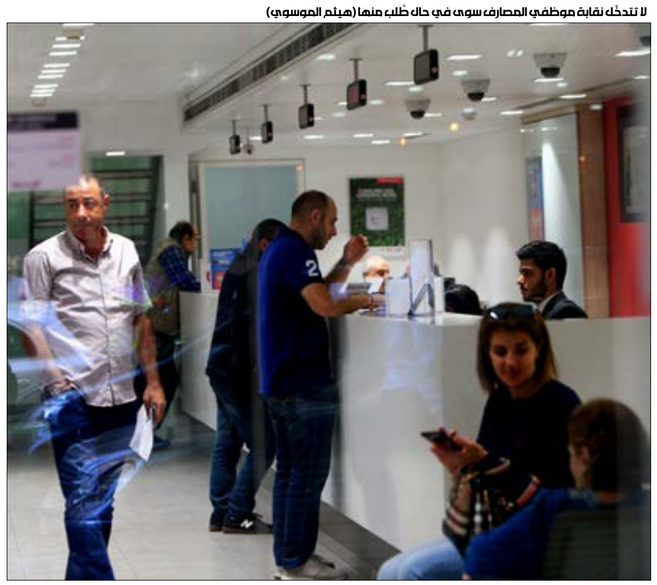

على الغلاف بتعيينه وزيراً للصحة في الحكومة الجديدة، سيكون الوزير فراس الأبيض رئيس سلطة الوصاية على مستشفى رفيق الحريري الحكومي الذي كان مديره العام. صحيح أن هذه الوصاية ستكون على أعمال مجلس الادارة الجديد، إلا أن كثيراً من الفوضى السائدة والقضايا العالقة لدى المدير السابق تستوجب عناية الوزير الجديد. فهل يمتنع الوزير عن التصديق على الحسابات المالية وبراءات الذمة عن سنوات ولايته مديراً؟

توزير الأبيض: الارتياب مشروع

هديل فرفور

تسلّم المدير العام «السابق» لمستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي، فراس الأبيض، أمس، مهامه الجديدة وزيراً للصحة. وهذه الوزارة، قانوناً، هي سلطة الوصاية على المستشفيات الحكومية من ضمنها «مستشفى الحريري» الذي يعدّ أكبر المستشفيات الحكومية. وعليه، في الشكل، سيرأس الأبيض سلطة الوصاية على مؤسسة كان يُديرها في السنوات الست الماضية (منذ نيسان 2014)، مع ما يعنيه ذلك من تضارب للمصالح.

قانوناً، ما من نص قانوني واضح يمنع تولّي مدير عام سابق لمؤسسة عامة ترؤّس سلطة وصاية على المؤسسة التي كان يُديرها. وعليه، يصعب قضائياً «إثبات» تعارض المصالح مهما كان المثال صارخاً. إلا أن هذا «القصور» في الاجتهاد لا يلغي واقعاً يثير الريبة.

تنصّ المادة 22 من نظام المؤسسات العامة (المرسوم رقم 4517 تاريخ 1972/12/13)، بوضوح، على وجوب خضوع قرارات مجلس الإدارة لتصديق سلطة الوصاية في ما يتعلّق بالموازنة السنوية وقطع حساباتها والميزانية العامة السنوية وحساب الأرباح والخسائر وميزان الحسابات (...). كما تنصّ المادة 31 (في البند الرابع المتعلّق بسلطات الرقابة على المؤسسات العامة) على وجوب تبليغ الوزير الذي يمارس الوصاية تقارير اللجنة المتعلقة بحسابات المؤسسة العامة (إلى جانب وزير المالية ومدعي عام ديوان المحاسب...)، على أن تتخذ هذه التقارير أساساً «لاستصدار قرار مُشترك عن الوزيرين المذكورين بإقرار صحة الحسابات بصورة نهائية وبإبراء ذمة القيمين على المؤسسة العامة عن إدارتهم خلال السنة المعنية».

يعني ذلك، أن المطلوب من «الوزير الأبيض» أن يمنح براءة الذمة والموافقة على الحسابات المالية التي أجرتها إدارة «المدير الأبيض»!

«المخرج القانوني» يقول إن الأبيض ترك وظيفته وتفرّغ لمنصبه الجديد، «وبالتالي هو مسؤول عن الحسابات الجديدة التي سيتولاها من يأتي بعده». وهذا الأمر يصحّ لو كانت الأمور الإدارية والمالية، خصوصاً في مُستشفى رفيق الحريري، تجري «وفق الأصول» مع احترام المهل القانونية، فيما الواقع مغاير تماماً. إذ إن فوضى مالية تفتك بالمستشفى منذ سنوات تسبق ولاية الأبيض، لكنها تعاظمت تحت الأنظمة والقوانين بحجة «الظرف الاستثنائي» إياه.

> إدارته خصوصاً بذريعة الظرف الاستثنائي الذي فرضه وباء كورونا. فقد كان الأبيض الوحيد في المؤسسة الذي يتعامل مع المساعدات
>
> **خلافاً للقانون «عيّن» الأبيض مجلس إدارة للمستشفى في انتظار نهاية مهمته الوزارية**
>
> والهبات والموردين وغيرها من الإجراءات والقرارات التي شابتها استنسابية واضحة والاتفاق على أساس فواتير مسعّرة وفق سعر الصرف الرسمي (مثلاً يسدد 100 دولار كاش لفاتورة بـ150 ألف ليرة)، علماً أن نظام المؤسسات العامة يمنع دفع الفواتير بالدولار إلا في حالات استثنائية. هذه الاستنسابية أدّت، وفق مصادر في المُستشفى، إلى «مطالبة بقية الموردين بمعاملتهم بالمثل، وإلى امتناعهم عن تزويد المستشفى بكثير من المستلزمات والأدوية ما أدى إلى فقدانها». بالتالي، لا يبرّئ هؤلاء، وبينهم أطباء مقيمون، عن المسؤولية عن انقطاع هذه الأدوية بسبب هذه الاستنسابية، «وهو لو اتبع السياسة نفسها، على عللها، مع الجميع لكانت انهالت المواد والأدوية على المُستشفى».

إلى ذلك، ثمة قرارات صادرة عن مجلس الإدارة (كثير من قرارات المجلس تصدر بعد أشهر من انعقاد الجلسات) ومناقصات نُظّمت في «عهد الأبيض» لا تزال عالقة بسبب عدم احترام المهل القانونية وهي تنتظر التصديق، فهل يُعقل ألا تُمهر هذه القرارات والمناقصات بتوقيعه وأن يمتنع عن التصديق على الحسابات المالية وبراءات الذمة عن سنوات ولايته؟

في «أحسن السيناريوهات»، سيُقال إن الأبيض، كوزير، سيكون مسؤولاً فقط عن القرارات التي تصدر عن مجلس الإدارة «الجديد»، لولا أنه لجأ، قبل مغادرته منصبه (مؤقتاً؟) إلى عقد جلسة لمجلس الإدارة، أول من أمس، «وضّب» فيه مجلس إدارة من «تصميمه». فعيّن عضو المجلس الأكبر سناً جلال الناطور رئيساً للمجلس ومديراً عاماً، ورئيسة مصلحة التمريض المقربة منه وحيدة غلاييني (محسوبة على تيار المُستقبل وفي حقها شكاوى ودعاوى من ممرضين أمام القضاء الجزائي) في منصب «مساعدة مدير عام المستشفى» (وهو منصب مستحدث وغير ملحوظ في ملاك المستشفى هدفه تعيينها «مديراً» فعلياً رغم أنها لا تستوفي الشروط). علماً أن هذه التعيينات تصلح قانوناً لو أن الأبيض كان سيزور السعودية لإجراء عملية لأحد مرضاه (وفق ما كان يفعل طيلة توليه منصبه مديراً عاماً للمستشفى)، وليس كتعيينات تخلفه بشكل دائم لأن هذه من مهمات مجلس الوزراء حصراً. وهو ما يؤشر إلى أن الأبيض ينوي العودة إلى «إمبراطوريته» بعد نهاية العمر القصير للحكومة، ولو عبر «هرطقات قانونية» كما تصفها مصادر قضائية!

الوزير فراس الأبيض يتسلم الوزارة من سلفه الوزير حمد حسن (دالاتي ونهرا)

تقرير

أخيراً... ضمان صحي للأطباء!

راجانا حميّة

يشكّل الطبيب إحدى الحلقات الأساسية التي تكمل بنية القطاع الصحي، بحيث يصعب اختزاله من الصورة لكونه عنصراً أساسياً في استكمال المنظومة الصحية. لكن، في قانون الضمان الاجتماعي، ثمة توصيف آخر للطبيب يمنعه من الاستفادة من المنظومة الصحية الذي هو جزء أساسي فيها. فالطبيب في «الصندوق» هو صاحب مهنة حرة لا تمنحه الحصانة الكافية لتحصيل كامل حقوقه. من هنا، مثلاً، يُحرم الأطباء من الضمان الصحي عندما يصلون إلى عمر التقاعد المحدد بحسب القانون بـ64 عاماً. هكذا، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الطبيب إلى الحماية الصحية يحرم منها... وبالقانون.

من هنا، عملت نقابتا الأطباء في بيروت والشمال لمحاولة تعديل الواقع القائم، إلا أنهما غالباً ما اصطدمتا بواقع مؤسسة الضمان الاجتماعي، رغم أن الأطباء متعاقدون منذ العام 2001 مع الصندوق ويدفعون اشتراكات شهرية لصندوق المرض والأمومة. وفي عام 2017، تقدمت لجنة الصحة النيابية باقتراح قانون يقضي بإبقاء الضمان الصحي قائماً لكل فرد مضمون عند بلوغه سن التقاعد في أي مؤسسة قضى فيها فوق العشرين عاماً. وقد دخل القانون حيز التنفيذ، إلا أن «الفيتو» على الأطباء بقي قائماً، فاستثني هؤلاء من مفاعيله، وكان الجواب في حينها أن شمولهم يحتاج إلى «دراسة إكتوارية» لمعرفة ما للضمان وما عليه، خصوصاً في ظل تخوف المعنيين في الصندوق من اعداد الأطباء الذين يمكن أن يستفيدوا من تلك الخدمة»، على ما تقول مصادر نقابة الأطباء في بيروت.

منذ ذلك الوقت، ولا تهدأ جولات الأطباء على المعنيين من دون جدوى، بانتظار الدراسة التي لم تنته إلى الآن. ولذلك، ومع بلوغ «العشرين عاماً» من تعاقد نقابة الأطباء مع صندوق الضمان، سلكت لجنة الصحة النيابية طريق القانون لتحصيل حقوق الأطباء، فتقدمت باقتراح لتعديل المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي التي تنص على الفئات المشمولة بالإفادة من الضمان بعد عمر الـ64 عاماً، بحيث يضاف الأطباء إليها. وبعد سلسلة من اللقاءات مع المعنيين، ولا سيما إدارة الضمان الاجتماعي، انتهى الاقتراح بموافقة أعضاء اللجنة، على أن يكون «للأطباء ضمان صحي، أي لا يخضعون للنظام التقاعدي والتقاعد صحياً، بحيث يشملهم فرق الضمان الطبي، أي صندوق المرض والأمومة»، على ما يقول رئيس اللجنة النائب عاصم عراجي، لافتاً إلى أن مشروع القانون «سلك» مبدئياً، ومحطته التالية هي لجنة المال والموازنة على أن ينتهي في الهيئة العامة لمجلس النواب تمهيداً لإقراره.

هي «الطريق الأسهل والأقرب»، هذا ما يقوله نقيب الأطباء في بيروت، شرف أبو شرف عن سلوك درب القانون، كما أنه اخر الحلول لإنصاف الأطباء، على ما يضيف، بعدما تعذّر شمولهم سابقاً بسبب معارضة بعض أعضاء مجلس إدارة الضمان. وبحسب أبو شرف، كان الموضوع سينتهي لو أن «مجلس إدارة الضمان أصدر مرسوماً بذلك وأحاله إلى مجلس الوزراء ليصبح نافذاً»، إلا أن ذلك لم يحصل «لأنه وُجد من يعارضه في مجلس إدارة الضمان بسبب تعارضه مع القوانين الموجودة». ولذلك، كان التوجه «نحو قانون الضمان الاجتماعي نفسه وتصحيح هذا التعارض بإضافة الأطباء إلى لائحة المستفيدين».

مصادر نقابة الأطباء تؤكد أن التعديل لن يكلف الضمان أعباء إضافية «خصوصاً أن الأطباء الذين احيلوا إلى التقاعد لا يتعدون الـ1100 طبيب بين نقابتي بيروت والشمال، فيما البقية، وهم بحدود 12 ألفاً دون سن التقاعد، يدفعون اشتراكات شهرية للضمان». أضف إلى ذلك أن إقرار التعديل «يعني أن الأطباء المتقاعدون سيدفعون اشتراكات ليبقى ضمانهم وستزيد التكلفة الشهرية على الآخرين للحصول على حقوقهم». ويعتبر هؤلاء في النهاية أن إقرار التعديل هو تفصيل «وحفظ جميل ما يقدمه الأطباء، وحفظ لكرامتهم».

مقالة

أبعد من الأقساط والنقل... ماذا عن مستوى التعليم؟

نعمه نعمه *

حذّرت تقارير منظمات دولية ومحلية، أخيراً، من مخاطر تعليمية تتجاوز تأمين الكتاب والنقل والأقساط، على أهمية كل هذه التحديات، إلى تدنّي التعليم إلى مستويات غير مقبولة. والمخاطر ناتجة عن سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والثاني يتصل بالمقوّمات التربوية والإدارية وعدم كفاءة المعنيين بإيجاد حلول تضمن حقوق الأهالي والمعلمين والحفاظ على المستوى التعليمي في المدارس الخاصة تحديداً، بعدما أصيب بنكسة كبيرة خلال الأزمة الأخيرة.

التقرير الأخير لمنظمة العمل الدولية أشار إلى ظاهرة تزايد عمالة الأطفال، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تدفع الأهل إلى سحب أولادهم من المدارس إلى سوق العمل للحصول على دخل إضافي أو لعدم قدرتهم على تأمين متطلبات التعليم المالية وغير المالية. فيما لفت تقرير للجنة التربية والتعليم في منظمة اليونسكو إلى تصاعد «فقر التعلّم» بين الأطفال إلى 63% (فقر التعلم: تلميذ في الصف الخامس أساسي لا يستطيع قراءة أو فهم فقرة بلغته الأم). وفي لبنان وصل فقر التعلم إلى السابع أساسي، بعد سنتين من التعليم الفاشل عن بعد، وذلك لعدم اكتساب مهارات القراءة بصورة خاصة. ووفق إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء، وتقارير البنك الدولي وتقرير اليونسكو، تصل نسبة التسرب من المدارس إلى 50 في المئة، إذ يتسجل في الصف الأول أساسي نحو 90 ألف تلميذ، ويصل منهم 48 ألفاً إلى صف البريفيه، وهذا رقم مخيف ويشمل التعليمين الخاص والرسمي، ويعود إلى فشل النظام التعليمي.

ومع اشتداد الأزمة، تتصاعد مستويات العنف في المدارس والفروقات الطبقية كما هو معلوم، إذ عانى الأطفال في فترات سابقة من فقر التغذية وحالات إغماء، وجَرَب في بعض المناطق الفقيرة لإفتقار الأهل للدخل الذي يؤمن «زوادة» مناسبة لأولادهم، وحتى الصابون والماء لتوفير النظافة الشخصية لهم، فضلاً عن الحالة النفسية التي قد تصيب الأطفال والعائلات نتيجة غياب الحاجات الأساسية للحياة.

الأزمة تتفاقم والحلول الإدارية المجتزأة والموضعية لا تعوّض عن رؤية شاملة يضعها تربويون متخصصون، وسياسة تربوية حقيقية تضمن الأمن التربوي ومستقبل التربية، إننا أمام مشاكل أكبر بكثير من تأمين كتاب مدرسي للتلامذة لمنهاج مخفف حتى النصف، وسنة دراسية مقلّصة حتى النصف، في وقت المدارس مطالبة بمعالجة الفاقد التعليمي والمهارات التي لم يحصّلها التلامذة خلال العامين الماضيين، رغم أن الأهالي سددوا الأقساط كاملة.

استطراداً، يخوض الأهالي معارك كثيرة مع إدارات المدارس، في حين لا تتخذ وزارة التربية تدابير حاسمة لضبط هذه الأمور ولا تنجح في تشكيل المجالس التحكيمية، ولا تضغط بما يكفي لتحصيل حقوق الأهالي بدرس الموازنات ومراقبة قطع الحساب كما ينص القانون، ولا تأخذ إجراءات بحق المدارس المخالفة التي أحيلت إلى المجالس التحكيمية التربوية، ولا تنفذ قرارات قضاء العجلة بالأحكام الصادرة لمصلحة الأهالي المتروكين من دون حماية قانونية. وهم الحلقة الأضعف علمًا أنهم من يموّل المدارس الخاصة.

والأهم، ماذا ستفعل وزارة التربية وإدارات المدارس الخاصة لإستعادة مستويات التعليم وتعويض الكفاءات التعليمية التي هاجرت وكيف ستساعد العائلات المحتاجة في استكمال تعليم أولادها؟ وكيف ستضمن تطبيق القوانين، فيما تعطل السلطة السياسية أدوات الرقابة والمجالس التحكيمية التربوية والتفتيش المركزي ولا تلتزم التدقيق والشفافية وإعلان تقارير التفتيش المالي وحق الوصول إلى المعلومات؟ وكيف ستضمن أن لا تذهب أموال الهبات والمساعدات الدولية هدرًا على مشاريع تنفيعات أو على طباعة كتاب مدرسي يوزع مجانًا ونحن ليس لدينا مقومات عام مدرسي؟

لا داعي للتأكيد على أهمية التعليم، وكونه حقاً أساسياً من حقوق الطفل والإنسان، ولكن بأي شروط سيقدم؟ هل هو مجرد إجراء إداري أو إحصائي نسرد من خلاله أرقام المنتسبين إلى المدارس ونسب المتسربين؟ ما هي الحوافز التي ستقدمها الدولة لمنع عودة الأميّة؟ وهل سيعاد بناء الدولة والاقتصاد مع أصحاب الكفاءات والمهارات الضرورية؟ وزارة التربية تتعامل مع تداعيات الأزمة من خلال حلول إدارية، فالحل المطروح للنزوح من التعليم الخاص إلى الرسمي هو تأمين مقاعد للتلامذة الجدد وليس تأمين مستوى تعليم جيد ومتكافئ وتوفير مزيد من المقاعد أو فتح شعب جديدة. إلى ذلك فإن نسبة النزوح التي تقارب 25%، تحتاج إلى دراسة معمقة لتأمين مستوى لائق لهم.

*باحث في التربية والفنون

استراحة

كلمات متقاطعة 3836

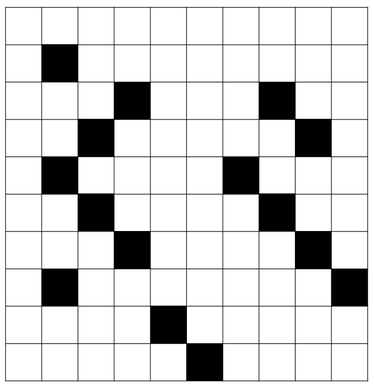

أفقيا

1- مؤسس حزب سياسي – 2- أحد متصرفي جبل لبنان – 3- ضد خير – بشر – إلهي – 4- سجّاد ويُبسط وحصائر – حفر البئر – 5- خوف – نسبة الى مواطن من بلد عربي – 6- عاصفة بحرية – يمدّ الشيء ليطول – نوتة موسيقية – 7- مغارة يتدفق منها نهر إبراهيم – حبيب ليلى العامرية – 8- الشرح والإيضاح – 9- باني ثالث أهرام الجيزة – جزيرة إيطالية صغيرة – 10- خلاف مغرب – دُرة مفرقعة بالحرارة بلغة العامة

عمودياً

1- مدينة إسبانية – متشابهان – 2- خلاف عسر – فضاء واسع – وحدة قياس للطول تُعرف أيضاً بالبوصة – 3- قادم – ندى – البرد – 4- من الفاكهة – ضد يجتمع – 5- مؤلف عربي فارسي الأصل إشتهر بنقل كتاب كليلة ودمنة الى العربية – 6- مدينة أميركية – 7- دقّ وكسر الراس – غزير من المطر – أصفر بالأجنبية – 8- قديس – قبيلة عربية عظيمة – 9- إحسان – خاصتي – نعم بالروسية – 10- عالم فرنسي مكتشف لقاح ضد الكلب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المد – الجزر – 2- نابلس – يلجا – 3- طبل – نام – رف – 4- والد – موز – 5- نزّ – اريزونا – 6- العلي – سل – 7- عود – دزني – 8- اهرب – يفخّ – 9- دبي – بلميرا – 10- سيراليون

عمودياً

1- أنطون سعادة – 2- لاباز – وهب – 3- مبلّل – ادريس – 4- دلّ – دال – 5- سن – رعد – بر – 6- إميل زولا – 7- ليموزين – ملّ – 8- جل – زو – ي ي ي ي – 9- زجر – نش – فرو – 10- رافت الهجّان

sudoku 3836

3		6	8	9	1	4	5	
9				7				
								1
4			5		7		8	
7	3						1	4
	6		9		4			2
2								
				2				3
	8	4	3	5	9	7		6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3835

4	7	9	3	6	8	2	1	5
1	6	2	4	5	9	8	7	3
3	5	8	2	7	1	4	9	6
9	8	4	1	3	2	5	6	7
5	3	7	9	4	6	1	2	8
6	2	1	5	8	7	9	3	4
7	1	6	8	9	4	3	5	2
2	4	5	7	1	3	6	8	9
8	9	3	6	2	5	7	4	1

مشاهير 3836

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر مصري ذائع الصيت (1872-1932) عاصر أحمد شوقي ولقّب بشاعر النيل وشاعر الشعب. وُلد على متن سفينة من أب مصري وأم تركية

4+3+2+7 = منطقة أثرية في اليمن ■ 6+1+5+7 = ملاح ■ 9+8+10+11 = غرام وجنون العشق

حل الشبكة الماضية: **جايمس فرانكو**

إعداد **نعوم مسعود**

السلة العربية

«جميلات بيروت» بقعة ضوء في ظلمة العاصمة

وسط ظلمة بيروت، بقعة ضوء من خلال جميلات العاصمة الجميلة. اللواتي حملن كأس بطولة الأندية العربية مرّة جديدة إلى لبنان. فريق بيروت للسيدات ترجم تميّزه المحلي إلى لقبٍ عربي ثانٍ على التوالي. ليؤكّد بأن أي اهتمام بالرياضة وبالكفاءات الموجودة فيها يفرز لا محالة افراحاً وانجازات تفتقد إليها البلاد الغريقة في بحر الفشل المستمر

احتفظ فريق بيروت للسيدات بلقب بطل العرب ليضيفه إلى لقب بطولة لبنان (الأخبار)

شربل كريم

قبل انطلاق بطولة الأندية العربية لكرة السلة في قاعة نادي الفحيص في الأردن، رشّح كثيرون فريق بيروت للسيدات للمنافسة، لا بل الفوز باللّقب، وخصوصاً بعدما أثبت جدارته في بطولة لبنان محرزاً لقبها هذا الموسم بتغلّبه على «عميد» الألقاب النادي الرياضي بعد سلسلة جميلة من المباريات بينهما. لكن ما لا يعرفه كل هؤلاء الذين رشّحوا بيروت أن هذا الفريق عاش معاناة العاصمة التي يحمل اسمها وخرج من رحم الصعاب ليفوز بلقب كان بالإمكان اعتباره مستحيلاً بالنسبة إلى الظروف النفسية المحيطة بأي لبناني، وبالنسبة إلى الظروف اليوميّة التي يعاني منها في ظلّ الأزمات المتلاحقة ومنها أزمة المحروقات التي دفعت بالفريق إلى التدرّب في إحدى المرّات في موقف السيارات المحاذي لملعبه بفعل الافتقاد إلى مادّة المازوت لإضاءته!

لكن كل هذا عوّضه وعدٌ قطعه رئيس النادي نديم حكيم بتأمين عناية خاصة بفريق السيدات، وهو أكّد هذا الأمر من خلال العمل الكبير خلال الموسم الماضي، والذي أثمر فوزاً بلقب بطولة لبنان حيث قال وقتذاك بأن هذا اللقب يعني له الكثير، مشيراً إلى مدى أهمية الإنجاز المحقّق ومتوقّعاً المزيد كون فريقه أظهر تكاتفاً وروحاً عائلية قلّ نظيرها، فكان له ما أراد في نهاية المطاف بفضل مجموعة من النجمات المحليات ومع مدرب محلي شاب صاحب أفكار مميّزة هو عزت اسماعيل.

أبعاد فوز بيروت باللّقب العربي للسنة الثانية على التوالي يتخطّى مجرّد فوز نادٍ بلقبٍ خارجي، وهي المسألة التي اعتادت عليها كرة السلة على صعيدي الرجال والسيدات منذ أعوام طويلة.

هنا يُمكن الحديث عن أوجهٍ عدّة مهمة مرتبطة بهذا الإنجاز أوّلها أنه جاء بفضل تأثير كبير للّاعبات المحلّيات ولو أن الفريق البيروتي تعاقد مع الأميركيّتين مونيكا ريد (أفضل مسجّلة في المباراة النهائية أمام الثورة السوري بـ 23 نقطة) وبرانـدي كار، والدّليل على هذا الكلام، هو اختيار عايدة باخوس أفضل لاعبة (MVP) في البطولة، وذلك في وقت برزت فيه إلى جانبها بأدوار مختلفة ليلى فارس وميرامار مقداد وليا أبي غصن، وكل العناصر اللواتي شاركن في الظروف المختلفة للمباريات، حيث تمكن بيروت من التغلّب على كل الفرق المشاركة في البطولة.

وهذه النقطة تأخذنا إلى الحديث عن مدى رمزية هذا الإنجاز معنوياً وفنياً بعد التراجع الذي أصاب تصنيف كرة السلة اللبنانية على صعيد السيدات على الساحة الآسيوية، ما يعني أن ما تحقّق وفي ظلّ بروز مواهب جديدة في الفئات العمرية والأندية الأخرى المنافسة لبيروت، أنه بالإمكان اعتبار ما تحقّق خارجياً على مدار عامين، وبعد النجاح اللّافت للموسم المحلي والاهتمام الكبير الذي حظي به، وضع حجر أساس لإعادة منتخب لبنان إلى مكانه بين كبار القارة التي ظهر ممثلوها في دورة الألعاب الأولمبية بصورة قوية، فبلغت الصين الدور ربع النهائي واليابان المباراة النهائية التي خسرتها أمام البطل الدائم منتخب الولايات المتحدة الأميركية.

أما الوجه الآخر الذي بالإمكان الإضاءة عليه فهو أن الإنجاز المحقّق يأتي ليُنعش كرة السلة اللبنانية مرةً جديدة في ظل ابتعادها عن الألقاب الخارجية عند الرجال، وهو أمر طبيعي قد يستمر لفترة غير قصيرة مع هجرة النجوم المحليين والافتقاد إلى العنصر الأجنبي.

وفي هذا الجانب تبرز نقطة مهمّة وهي تبعد الضغط عن فرق الرجال بحيث إن أي فريق للسيدات يكلّف أقل بكثير حتى لو تمّ استقدام لاعبات أجنبيات، ما يعني أنه في هذه الفترة لن يكون مستغرباً تركيز أي نادٍ يملك فريقاً للسيدات وأمام استحقاق خارجي على تسخير كلّ الإمكانات المتاحة له كون الفرص كبيرة لعودته بميداليّة ما. وهذه المسألة سيستمر بها فريق بيروت، إذ يُنتظر أن يستضيف في السنة المقبلة البطولة العربية على أرضه، ساعياً إلى هدفين، أوّلهما الاحتفاظ باللقب وإحرازه للمرة الثالثة على التوالي، وثانيهما أن يكون بهذا الإنجاز في حال تحقّق أكثر الفرق اللبنانية عند السيدات تربّعاً على العرش العربي.

بطبيعة الحال مهمة بيروت عربياً لم تنتهِ، إذ حوّل أنظاره إلى فريق الرجال بهدف تحقيق إنجاز نادر بجمع اللّقبين الإقليميّين، وهو الذي كان قريباً من رفع الكأس في آخر نسختين لكنه خسر المباراة النهائية أوّلاً على أرضه عام 2018 عندما استضافها على ملعب نادي الشيّاح الرياضي، وبعدها في عام 2019 في قاعة فتح الله البوعزّاوي في مدينة سلا المغربية، ودائماً أمام نفس الفريق الاتحاد السكندري المصري الذي سيستضيف النسخة المقبلة من 29 الحالي وحتى 6 تشرين الأول المقبل بمشاركة 20 فريقاً، وهو رقمٌ قياسي.

الاتحاد نفسه سيسعى إلى تعزيز رقمه القياسي في عدد الألقاب العربية، لكن بيروت بمجموعة من النجوم المحلّيين الذين أضيف إليهم لاعب ارتكاز منتخب لبنان آتر ماجوك (سيشارك كاجنبي) والأميركي أنطوني مايلز، لن يكون مجرد عابر سبيل، أقلّه هذا ما تشير إليه نفس التوقعات التي أصابت عند السيدات، فهل تصيب مجدداً عند الرجال؟

> عوّضت سيدات بيروت ما فات فرق الرجال المبتعدة عن الألقاب على الساحة الخارجية

يوروبا ليغ

«صراع» إيطالي ـ إنكليزي على البطولة الرديفة

تنطلق اليوم عجلة مسابقة الدوري الأوروبـي «يـوروبـا لـيـغ» لكرة القدم بحلتها الجديدة، على وقع استحداث بطولة رديفة أخرى هي «كونفرنس ليغ»، وفي أبرز مباريات الجولة الأولى من دور المجموعات يستقبل ليستر سيتي الإنكليزي منافسه نابولي الإيطالي ضمن منافسات المجموعة الثالثة اليوم الخميس الساعة 22:00 بتوقيت بيروت. ويأمل نابولي أن يستعيد جهود مهاجمه الكاميروني فيكتور أوسيمهن الذي تعرّض لإصابة في مباراة الفوز على يوفنتوس (2-1) في المرحلة الثالثة من الدوري الإيطالي. وأكد النادي المتوسطي أن مهاجمه الشاب ابن الـ 22 عاماً يتمرّن بمفرده تحضيراً للمباراة المنتظرة على ملعب «كينغ باور ستاديوم» في إنكلترا.

وقال مهاجم نابولي أندريا بيتانيا صاحب هدف الفوز أمام جنوى (2-1) في المرحلة الثانية من الدوري المحلي «سيكون الأمر صعباً أمام ليستر، لكنها مباراة كبيرة جداً. تختلف مرحلة المجموعات في الدوري الأوروبي هذا العام، لأن الفريق الأول فقط هو الذي يتأهّل (مباشرة إلى دور الـ16)»، في إشارة إلى تبدّل نظام المسابقة هذا الموسم. وأضاف «نحن بحاجة إلى النقاط الثلاث. ليستر قويّ ولكن علينا أن نبدأ بقوة ونبقي أقدامنا على الأرض ولكن مع معنويات عالية».

ويواجه نابولي ثالث الـ«سيري أ» بالعلامة الكاملة مع 9 نقاط متساوياً مع روما المتصدر ووصيفه ميلان، منافسه ليستر الذي عانى من خسارة أمام حامل اللقب مانشستر سيتي (صفر-1) في المرحلة الرابعة في الدوري المحلي، ويقبع في المركز التاسع مع 6 نقاط من فوزين وهزيمتين.

ويسعى نابولي الفائز بلقب هذه المسابقة عندما كانت تحت مسمى كأس الاتحاد الأوروبي في 1989 بقيادة الأسطورة الراحل الأرجنتيني دييغو أرماندو مارادونا للتصالح مجدداً مع المجد الأوروبي بقيادة مدربه الجديد لوتشانو سبالليتي (62 عاماً) الذي خلف في أيار/ مايو جينارو غاتوزو.

في المقابل، يأمل رجال المدرب الإيرلندي الشمالي براندن رودجرز استعادة نجاعتهم التهديفية حيث لم يسدّدوا سوى 6 كرات على مرمى «سيتيزنس» في الدوري الإنكليزي الممتاز، على الرغم من تسجيلهم هدفين في مباراة الفوز أمام نوريتش سيتي (2-1) قبل النافذة الدولية. ويعتبر ليستر بطل انكلترا عام 2016، الذي حلّ خامساً في الدوري المحلي الموسم الماضي أحد أبرز المرشحين لإحراز اللقب بقيادة هدافه المخضرم جيمي فاردي والحارس الخبير الدنماركي كاسبر شمايكل وصانع الألعاب البلجيكي يوري تيليمانس.

والجدير ذكره أن تعديلات كثيرة طرأت على نظام التأهل إلى دور الـ16 من المسابقة القارية، حيث كانت الفرق المشاركة في «يوروبا ليغ» توزّع على 12 مجموعة في السابق، بينما وزعت هذه المرة على ثماني مجموعات وسيتأهل الفائز بكل مجموعة إلى دور الـ16، في حين تخوض الفرق التي تحتلّ المركز الثاني في كل مجموعة الملحق مع الفرق صاحبة المركز الثالث في المجموعات الثماني في مسابقة دوري أبطال أوروبا لإكمال عقد دور الـ16. أما الفرق التي تحتل المركز الثالث في مجموعاتها، فتنتقل لمواجهة الفرق التي حلّت ثانية في مسابقة «كونفرنس ليغ».

وتضع الصيغة الجديدة للبطولة ضغطاً على بعض أندية الأوزان الثقيلة حيث يستهل رينجرز الاسكتلندي على أرضه المنافسات أمام ليون الفرنسي في المجموعة الأولى التي تضمّ أيضاً سبارتا براغ التشيكي وبروندبي الدنماركي. ومن الممكن أن يدفع مدرب ليون الجديد الهولندي بيتر بوس خليفة رودي غارسيا، بلاعبيه البرازيليين برونو غيماريش ولوكاس باكيتا، لكن لن يكون بإمكانه الاعتماد على جهود الوافد الجديد السويسري جيردان شاكيري، بسبب عدم تلقّيه الجرعة الثانية من اللقاح المضاد لكورونا بعد توقيعه مع ليون في 23 آب/ أغسطس الماضي.

وتعتبر المجموعة السابعة «مجموعة الموت» حيث تضم ثلاثة أندية من الطراز الرفيع، على أن تفتتح المنافسات على وقع استضافة باير ليفركوزن الألماني منافسه فرنتسفاروش المجري وسلتيك الإسكتلندي منافسه ريال بيتيس الإسباني.

وفي المجموعة الثامنة، يعود وست هام الإنكليزي إلى أوروبا بعد غياب دام خمسة مواسم في زيارة إلى دينامو زغرب الكرواتي في محاولة الأخير تجنّب التعامل مع الدوري الأوروبي كجائزة ترضية مخيبة للآمال، عقب سقوطه الكبير في الجولة الأخيرة من تصفيات دوري أبطال أوروبا أمام شريف مولدوفا. وفي المجموعة الثانية، يستضيف أيندهوفن الهولندي الذي خرج أيضاً من تصفيات دوري أبطال أوروبا ريال سوسييداد الإسباني، فيما يستضيف ضمن المجموعة ذاتها موناكو الفرنسي الذي فشل في حجز مقعده لدور المجموعات في دوري الأبطال، شتورم غراتس النمسوي.

فاز نابولي على يوفنتوس في الدوري المحلي (أ ف ب)

حول العالم

إصابات جديدة في برشلونة

أعلن نادي برشلونة الإسباني لكرة القدم في بيان له أن لاعب وسطه الواعد بيدري يعاني من إصابة عضلية في عضلات الفخذ الأيسر، فيما أصيب الظهير الأيسر جوردي ألبا في الفخذ الأيمن. ولم يحدد النادي الكاتالوني مدة غياب اللاعبين، لكن وفقا لوسائل الإعلام قد يغيب بيدري لمدة أسبوعين بينما لن يعود ألبا إلى الملاعب حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

ويأتي إعلان برشلونة عن هاتين الإصابتين غداة خسارته المذلة على أرضه أمام ضيفه بايرن ميونيخ الألماني (صفر-3) في الجولة الأولى من دور المجموعات لمسابقة دوري أبطال أوروبا يوم الثلاثاء، وهي المباراة التي خاضها بيدري وألبا أساسيين.

وواصل بيدري الذي خاض مباريات عدة الموسم الماضي في الدوري وشارك في كأس أوروبا ودورة الألعاب الأولمبية، اللعب حتى نهاية المباراة، فيما اضطر ألبا إلى ترك مكانه للواعد أليكس بالديه في الدقيقة 74.

وانضم بيدري وألبا إلى لائحة طويلة من المصابين في صفوف النادي الكاتالوني بينهم الوافد الجديد الدولي الأرجنتيني سيرخيو أغويرو والفرنسي عثمان ديمبيلي وأنسو فاتي والدنماركي مارتن برايثوايت.

مولر سعيد بالفوز الأوروبي

اعتبر مهاجم بايرن ميونيخ الألماني توماس مولر بأن فريقه وجه «رسالة هامة» من خلال فوزه على برشلونة الاسباني بثلاثية نظيفة في عقر دار الاخير في مستهل مشواره في دوري

أبطال أوروبا لكرة القدم يوم الثلاثاء. وسجل مولر الهدف الافتتاحي على ملعب «كامب نو» قبل أن يضيف هداف الفريق البافاري البولندي روبرت ليفاندوفسكي هدفين.

وعلق مولر على عرض فريقه في المباراة بالقول، «اعتبارا من منتصف الشوط الاول سارت الامور بشكل افضل. قمنا بهجمات مرتدة جيدة ونجحنا في افتكاك الكرة من الفريق المنافس، لم نسمح له بخلق الكثير من الفرص في الخط الخلفي وكان باستطاعتنا تسجيل هدف او اكثر».

وتابع «عندما تفوز بنتيجة 3-صفر هنا في مستهل البطولة فهذه رسالة هامة. نحن راضون تماما».

ومن جهته وصف ليفاندوفسكي نتيجة فريقه ضد برشلونة بانه «يوم جميل» لا سيما بأن اصحاب الأرض فشلوا في التسديد بين الخشبات الثلاث طوال الدقائق التسعين. وقال «لقد اظهرنا منذ الدقائق الاولى بأننا نريد الفوز هنا. سيطرنا على مجريات اللعب وهذا أمر هام. كان اليوم مثاليا».

حوار جديد بين روسيا ووكالة مكافحة المنشطات

ناقش مسؤولو الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (وادا) مع وزير الرياضة الروسي، المطالب المتوقعة من الوكالة الروسية لمكافحة المنشطات (روسادا)، خلال أول اجتماع على هذا المستوى منذ استبعاد روسيا من أي منافسة دولية كبرى في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقال رئيس الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات فيتولد بانكا في

بيان إن «إدارة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات أجرت مناقشة بناءة مع الوزير أوليغ ماتيتسين والوفد المرافق له»، موضحا أنه سيكون هناك «مزيد من المناقشات المنظمة على جميع المستويات». وأكدت الوكالة ومقرها مونتريال إن الاجتماع عقد في مدينة اسطنبول التركية.

واستبعدت روسيا لمدة أربع سنوات من المنافسات الدولية الكبرى من قبل وادا، وهي عقوبة تم تخفيضها في نهاية عام 2020 إلى عامين من قبل محكمة التحكيم الرياضية (كاس).

الكرة الأميركية

لاعبات أميركا يكسبن معركة المساواة

راث اللاعبات ان الاتحاد الاميركي لكرة القدم فشل تماما في تعزيز المساواة بين الجنسين (أ ف ب)

سيقدّم الاتحاد الأميركي لكرة القدم عقوداً متساوية للرجال والسيدات في المنتخبات الوطنية، بحسب ما أعلن في بيان. شرح الاتحاد «يعبر الاتحاد الأميركي عن اقتناعه أن المسار الصحيح للمنخرطين ولمستقبل الرياضة في الولايات المتحدة يكون من خلال هيكلية رواتب موحدة للمنتخبَين الوطنيَّين».

وكانت رئيسة الاتحاد سيندي بارلو كوني قد أعلنت رغبتها وضع هيكلية رواتب موحدة بين الرجال والسيدات خلال كأس العالم. ويتعلّق الأمر بشكل خاص بمطلب رئيس للاعبات. وأكد الاتحاد أنه لن يوقع على اتفاق «لا يشكل خطوة مهمة إلى الأمام على صعيد مكافآت متساوية في كأس العالم».

وتصدرت قضية المساواة في الأجور وظروف العمل العناوين خلال مونديال فرنسا 2019 الذي تألّق فيه منتخب الولايات المتحدة وتُوّج بطلاً للعالم للمرة الثانية توالياً والرابعة من أصل ثماني بطولات، وذلك بفوزه في النهائي على هولندا 2-0.

وفي شكوى جماعية قُدّمت في آذار/ مارس 2019، رأت اللاعبات أن «الاتحاد الأميركي لكرة القدم فشل تماماً في تعزيز المساواة بين الجنسين... ورفض بعناد التعامل مع أعضاء المنتخب الوطني للسيدات على قدم المساواة مع أعضاء المنتخب الوطني للرجال».

والتمييز في المعاملة لا ينحصر بالمكافآت والأجور بل يطال أيضاً ظروف العمل، فبين عامي 2014 و2017، لعب منتخب السيدات 21% من مبارياته الدولية على العشب الاصطناعي، مقابل 2% فقط لمنتخب الرجال.

والمنتخب الأميركي يشكل مرجعاً في كرة القدم النسائية، فهو الأفضل تاريخياً إن كان من حيث مشاركاته في كأس العالم أو الألعاب الأولمبية. في المقابل، يبقى الوصول الى الدور ربع النهائي لمونديال 2002 أفضل نتيجة لمنتخب الرجال في كأس العالم إلى جانب وصوله إلى نصف النهائي في النسخة الأولى عام 1930.

وتعتبر نجمة المنتخب أليكس مورغان أكثر اللاعبات انتقاداً لسياسة الاتحاد المحلي للعبة، وهي قالت في حديث إلى مجلة «تايم» في العدد الذي ظهرت فيه على الغلاف قبيل مونديال فرنسا: «نحن الرياضيات، يجب أن نقدم المزيد وأن نكون مثالاً يحتذى به من قبل الأجيال القادمة»، متسائلة «هل الرياضيون (الرجال) يفعلون ذلك؟ هل يفكرون في أي شيء آخر غير أنفسهم؟ لا أعلم. ما أعرفه هو أننا نفعل أكثر منهم لكننا نتقاضى أقل منهم».

واقترح المشرّعون الأميركيون حظر التمويل الفيدرالي لمونديال الرجال 2026 الذي تستضيفه الولايات المتحدة مشاركة مع المكسيك وكندا، إلى أن يدفع الاتحاد الوطني لمنتخب السيدات «أجوراً عادلة ومنصفة».

> قدّمت اللاعبات شكوى جماعية في آذار عام 2019 مطالبات بمساواتهنّ مع الرجال

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الفني: صلاح الموسى
صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500
01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل
01 / 666314 ـ 15
03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

«جمّول» في ذكراها: التحرير والتغيير... المعركة مستمرّة!

حسن خليل *

16 أيلول: هي «جمول»، تلك الحكاية التي لم تنتهِ ولن تنتهي... مسيرة خطّها رجال ونساء، آمنوا بصوابية الوجهة وصدقية المعركة، فاتّجهوا صوب الأساس: عدو صهيوني دخيل على أرض اغتصبها عنوة من أهلها، مضلّلاً بمشروع بدأت بواكيره الإجرامية تتبلور مع وعدٍ مشؤوم واكتمل مع مشروع التقسيم، الذي أنجزته إمبرياليات غربية، بدأت تغيب عن بعضها الشمس، وأخرى بدت وافدة إلى المنطقة. لقد كانت الاتجاهات واضحة والمسارات أيضاً؛ فالاحتلال ومقاومته، هما خطّان متناقضان حدّ الاشتباك. لقد وعت شعوب المنطقة خطر الاحتلال وعملت على مواجهته. أمّا النظم السياسية التي رُكّبت على تقسيمات سايكس بيكو ومن بوابة الانتداب، فكانت مساراتها غير متطابقة مع ضرورات تلك المواجهة؛ لم تبنِ دولها القادرة على القيام بواجباتها المتعددة، بل بقيت أسيرة من أوجدها، خاضعة تقوم بأدوارها المطلوبة منها. لقد وقعت الشعوب في فخّ الشعارات الفارغة من المضمون التي كانت تطلقها تلك الأنظمة، فالتبست عليها المواجهة واختلطت، ما أجبرها على خوض استحقاقي الداخل والخارج في الوقت نفسه. فالنظم السياسية القائمة، كانت ذلك الباب المشرّع الذي دخلت من خلاله كل جحافل الغرب وصبيانه، وفي وضح النهار، فيما كان العدو، المتمركز في وسط المنطقة كموقع متقدّم لمشاريع غربية متعددة، يعربد ويهجّر ويقتل ويحتل، وعليه أصبحت المقاومة فعلاً واجباً ومطلوباً لكفّ خطره ولتحرير الأرض والإنسان.

هي تلك الجلجلة التي مشتها بلداننا العربية ولبنان منها، والذي ابتلي بنظام سياسي مركّب على مصالح المذاهب ووظائفها وأدوارها، وفي خدمة مشروع أكبر يشمل المنطقة كلها. لقد كان نظامه السياسي التابع، يرتكز إلى منطق «القوة في ضعفه»، وفق ما كانت تكرره نخبه السياسية الحاكمة، وإلى اقتصاد ريعي مرتهن وعاجز وغير قادر على الإنتاج، ومحاصَة داخلية قائمة على توازنات مذهبية. ثالثية، شكّلت الركيزة التي قامت عليها الحياة السياسية في ذلك الوليد منذ مئة عام. لم تنجح منظومته السياسية في أي استحقاق؛ فالاعوجاج التأسيسي في تركيبته هو من أجهض إمكانية البناء الصحيح، مكتفية برمال الطوائف المتحركة وبالعمل على تأمين مصالحها، كنمط من حكم، لا إمكانية معه لنمو طبيعي، بل كان دائم الحاجة إلى «المقويات» الخارجية والتي تعددت مصادرها وتنوعت، وليصبح بذلك اتحاد فدراليات متناقضة حدّ الاقتتال. هو لبنان، البلد الواقع على حدود القضية القومية والمتاخم لها، والتي كانت أرضه جزءاً من مشاريع التوسّع الصهيونية ومطمعاً لها، في حين كانت سلطة نظامه تقع، نتيجة الانقسام في التركيبة والوظيفة والأدوار المطلوبة، بإشكالية إنتاج البنيان، والذي جاء مهتزّاً وغير قادر على المبادرة، ما أضعف المناعة الوطنية في مواجهة تحديات الخارج والداخل معاً؛ اعتداءات صهيونية على القرى الأمامية مترافقة مع حرمان مستدام من أبسط شروط الحياة، ما أدّى إلى نمو حالات «ثورية» وجّهت غضبها باتجاهين: الأول، نحو رفض الحرمان والنقمة على النظام، والثاني، باتجاه حمل السلاح والدفاع عن الأرض ومنع الاعتداءات الصهيونية عليها وانتصاراً لفلسطين وثورتها.

من هنا نضج ذلك الوعي الثوري المتحرر، من سجن الطوائف وولاءاتها وضعفها، ليكسر منطق «القوة في الضعف» إلى آخر هو «منطق القوة في المواجهة المباشرة»، ولينطلق مسار أسس لقيام مقاومة وطنية لبنانية ببعد تحرري، تنتصر لقضايا التحرر، وتنحاز لدعم فقراء لبنان وعمل على تحسين أوضاعهم ورفع مستواهم الاجتماعي، من خلال المبادرات الأهلية والسياسية والاجتماعية، مجسدةً بذلك منطق التحرير والتغيير كمسار واحد ولكن بمهام متعدّدة. وعلى تلك الأرضية، كان ضرورياً أن تصبح مقاومة الاحتلال الصهيوني مدخلاً جدياً لتغيير بنية النظام السياسي ووظيفته، والذي استجلب القريب والبعيد، وارتكب ونكّل وقتل وجوّع وحرّض... غير أبه إلّا بمصالح أربابه، من زعماء الطوائف وحيتان المال المتحالفين معه حدّ الاندماج. هو الواقع نفسه الذي أجهض لاحقاً الانتصارات المحققة على العدو، من تحرير بيروت والجبل وصيدا وصور والنبطية وباقي الشريط المتاخم لفلسطين المحتلة، وهو الذي أجهض أيضاً صمود تموز الكبير، والذي عبّر عن وحدة معركة جدّية في وجه عدو لم يتعلّم من دروس فراره من لبنان عام 2000 تحت جنح الظلام. وبالنتيجة، فإن هذا الواقع أجهض قيام حياة سياسية طبيعية في لبنان، وجعلها مدخلاً للارتزاق ولبناء الولاءات، وهو الذي قضى على أيّ مبادرات إصلاحية، على ندرتها، محولاً السلطة إلى مكان للتحاصص والفرز والتوتير والتدخل والتعطيل. وهو الذي يقف اليوم متكافلاً متضامناً، بالرغم من تناقضاته الكبيرة، ليمنع أيّ مسّ بتركيبة النظام السياسي وبنيته، ومدافعاً أيضاً عن النظام الاقتصادي الذي أودى بأكثرية الشعب اللبناني إلى هاوية الجوع والفقر المدقع وطوابير الذل والموت على الطرقات وعلى أبواب المستشفيات. وهو الذي، لن يتوانى عن استجلاب التوتير الأهلي، حتى ولو وصل إلى مرحلة سفك الدماء، وهذا ما جرى ويجري في غير منطقة لبنانية، بين فقراء وفقراء، بين جوعى وجوعى، بين متضررين ومتضررين.

هو، هذا النظام السياسي القائم، صاحب الأبواب المشرّعة والمفتوحة على استجداء أبًا يكن في سبيل تغليب فئة على أخرى في لعبة مكشوفة وواضحة المعالم؛ نظام لا يتورّع بعض أصحابه عن استدعاء التدخل الخارجي والحصار وحتى الاحتلال إذا لزم الأمر. ومع ذلك يختلفون على المحاصَة ويجتمعون على «الشراكة الداخلية» كمكونات مذهبية تؤازر بعضها بعضاً. هذا الانفصام العيشي هو التركيبة السحرية التي تمدّ هذا النظام بإكسير الحياة المستدامة، والذي يعطّل ويقسم ويفرّق... ولكن في النهاية تنتصر «الشراكة» بين مكوناته، فيستوون على صراط قويم. هذا البلاء، الذي ألمّ بهذا البلد، لم يكن وباءً جاء مصادفة، بل هي وصفة خبيثة وضعها من تنبأ بمستقبل هذه المنطقة، الواقعة بين وسط آسيا والمحيط الأطلسي بموقعها الاستراتيجي وبما تختزنه من إمكانات وخيرات، فوضع تلك النظم المشبّعة فيها

> **كما لبيتم نداء 16 أيلول للدفاع عن لبنان في وجه الإرهاب الصهيوني، أنتم مدعوون اليوم إلى التصدي لهذا المسار الانتحاري الذي تمارسه المنظومة السياسية**

كي تقوم بالأدوار المطلوبة منها على أفضل وجه، وهذا الذي جرى ويجري اليوم وعلى امتداد كل ساحاتنا العربية.

إن لبنان، الواقع اليوم على حافة الارتطام الكبير بنتيجة السقوط المدوي، الذي سببته ممارسات سلطوية أقل ما يقال فيها إنها مافياوية، قد استبدت به منظومة حكم متوارث أوصلت شعبه إلى القعر فبات معها يستجدي لقمة العيش وحبة الدواء، فيما أصحاب «المعالي» يتقاتلون على ما تبقّى من جلد الدب المقتول منذ حين. هو ذلك المسار الانحداري بقيمه وأخلاقه وممارساته وبناه وهياكله، المستعصي على الإصلاح الذي لن يُبقي للبلد قائمة تقوم. فإلى شعبنا اللبناني نقول: كما لبيتم نداء 16 أيلول للدفاع عن لبنان في وجه الإرهاب الصهيوني تنظيماً للمقاومة الوطنية، أنتم مدعوون اليوم، إلى جانب كل القوى، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشبابية، على امتداد ساحات الوطن، وفي كل القطاعات، إلى التصدي لهذا المسار الأنتحاري، الذي تمارسه منظومة سياسية مرتكزة إلى نظامها وآليات حكمها، ومدعومة من سلطتي الطوائف ورأس المال، ومن خارج يمدّها بكل ما تطلب لضمان استمرار ديمومتها. هو استحقاق بمجالات عديدة؛ فلنستعِد الشارع من التوتير والمتاريس الطائفية، وقضايا الناس من سلطة المهزلة التي تملأ الشاشات، والنقابات والروابط والقطاعات المسيطر عليها والمصادرة من أزلام السلطة والمنتفعين، والكرامة الإنسانية المسفوكة على طوابير الذل أمام المحطات والأفران والمستشفيات... لنسترِدّ نبض الشارع الذي انتصر للمقاومة والتغيير، ولتكن كل ساحات لبنان وقراه ومدنه مكاناً لإطلاق حالة اعتراض تطرح بديلاً نقيضاً للسائد ومنحازاً إلى أكثرية شعبية مسحوقة اليوم. هو مسار صعب وشائك في ظل مافيات تسود وتحكم وتتحكم، لكن لا بدّ من خوضه: فلننتظم في المواجهة اليوم، كلّ من موقعه، ولنجعل من الالتزام بقضايا الناس والدفاع عنها المعيار الذي يجمع الجميع ويستوعب الكلّ بعيداً عن الأنانية والاستئثار ورفضاً لأيّ تدخل أو مصادرة من أية جهة أتت، علّنا بذلك نكمل المسار الذي لم ينته بعد ولن ينتهي.

* عضو المكتب السياسي، مسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني

هل شكّلت عملية الأسرى إشارة إلى تحوّل سياسيّ آت؟

معين الرفاعي *

بعد الفشل الكبير للمنظومة العسكرية الصهيونية في معركة (سيف القدس) خلال شهر أيار الماضي، جاء دور المنظومة الأمنية لتنال نصيبها من الفشل المدوّي. عملية الهروب التي نفّذها ستة من الأسرى الأبطال (خمسة منهم من الجهاد الإسلامي، والسادس من فتح)، وضعت الكيان الصهيوني في مأزق أمني حقيقي، ستكون له تداعياته السياسية الآكيدة.

في العمليات الأمنية المعقّدة، لا شك أن الهروب من سجن شديد الحراسة بأحدث الوسائل التكنولوجية هو عملية أمنية معقّدة، فإن الهدف يتحقق بمجرد نجاح العملية، بغضّ النظر عما يحدث بعدها، أو النتائج المترتّبة عليها. وعليه، فإنّ العملية اكتملت في اللحظة التي تمكّن فيها الأسرى من الابتعاد عن أسوار السجن. بل إن التأخر في إعادة أسر أربعة من المحررين لأيام عدة، وعدم التمكن من القبض على الاثنين الباقيين بعد أكثر أسبوع من الفرار، دليل إضافي على فشل المنظومة الأمنية والاستخبارية في عقرها. إعادة أسر معظم أبطال العملية، أو جميعهم، لا تقلل من قيمة الإنجاز الحقيقي شيئًا: إرادتنا وعزيمتنا وذكاؤنا تغلّب على أفضل ما لديكم.

لا شك أنّ عملية بهذا المستوى من الذكاء والتخطيط والصبر ستكون موضع دراسة أجهزة الأمن، وكثير من الذين يفكرون بالهروب من السجون، في أكثر من دولة، لسنوات طويلة قادمة. وقد يبقى الكثير من أسرارها خفيًا لفترة طويلة من الزمن. غير أنه من المهم أيضاً تسليط الضوء على الأداء الميداني في الشقّ السياسي لعملية الهروب، الذي لا يقلّ شأناً عن الشقّ التقني والأمني. من نافلة القول أنّ عملية (انتزاع الحرية)، كما أسمتها حركة الجهاد التي ينتمي إليها خمسة من الأحرار الستة، قد أعادت تسليط الضوء بقوة على قضية الأسرى المنسيين في سجون العدو، وبات يقتصر ذكرهم عند الحديث عن عملية تبادل. النجاح الباهر الذي حققته عملية الهروب من (الخزنة الأشد حراسة في العالم)، وهي الصفة التي يتباهى بها الكيان لسجن جلبوع، نقل القضية إلى الإعلام العالمي. وبغضّ النظر عن التغطية الإعلامية الغربية المجحفة، وأنه تمّ التعاطي معها من منطلق أنها شأن يتعلق بأمن الكيان بالدرجة الأولى، إلا أن العملية فرضت نفسها على وسائل الإعلام الغربية، حاملة معها قضية الأسرى الفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن العملية حصلت في وقت تحتدم فيه المفاوضات بين المقاومة في غزة والحكومة الصهيونية على عملية تبادل أسرى جديدة، ما منح الجانب الفلسطيني ورقة ضغط قوية لتصليب موقفه ورفع سقف شروطه، مستفيداً من اللطمة التي تلقّتها المؤسسة الأمنية الصهيونية.

من جهة ثانية، استقطبت العملية احتضاناً شعبياً فلسطينياً قلّ نظيره، استطاع أن يوحّد بين شعبنا في المناطق المحتلة في عام 1948، وأهلنا في الضفة الغربية، حول هدف واحد: حماية الأسرى وتأمين كل ما يلزم لدعمهم. على جانبي الخط الأخضر، كان كلّ فلسطيني يعدّ نفسه لاستقبال هؤلاء الأبطال أو اللقاء بهم، حسبما تطيقه ظروف كل منهم بطبيعة الحال. في الضفة الغربية، استعدت مدينة جنين، مسقط رأس المحررين جميعهم، لاحتضان هؤلاء الأبطال لحظة تمكّنهم من الوصول إليها. استنفرت الفصائل والقوى والعشائر جميعها لخوض معركة الحماية أياً يكن الثمن الذي تدركه جنين جيداً. وفي الداخل الفلسطيني المحتل، نثر العديد من الأهالي الطعام في الحقول وبين الوديان لعله يكون من نصيب أسير جائع مطارَد. وخلال 24 ساعة فقط، تلقّت الشرطة الصهيونية 250 اتصالاً للتبليغ عن مشاهدة الأسرى، في عملية تمويه واستنزاف وتضليل متعمّدة يمارسها شعب بأكمله. أحيت العملية سيرة المقاومة الأولى، أيام الاحتلال الإنكليزي، ومعارك الشهيد عزّ الدين القسام وإخوانه. في تثبيت لحظة الانهيار الأمني الصهيوني، التحمت الذاكرة الفلسطينية بالأرض، محطّمة جدار الخط الأخضر الوهمي الممتد على مدى أكثر من سبعين عاماً حاول العدو خلالها تمزيق وحدة الشعب والأرض، فجاءت العملية لتجعله سراباً.

ومرة جديدة، لعب التوقيت لعبته: حدثت العملية على أعتاب الذكرى الـ 28 للتوقيع على اتفاقية أوسلو؛ فكانت صفعة في وجه كل الذين راهنوا أو عملوا على تمزيق فلسطين أرضاً وشعباً. لم يكن بمقدور أجهزة الأمن الصهيونية، ولا الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، تجاهل هذا الاحتضان الشعبي الكبير للأسرى. وأصبح إلقاء القبض على الأسرى كالكرة الملتهبة التي يتقاذفها الطرفان بينهما.

وهنا تحديداً تكمن عبقرية مخطط الهروب. ليس معروفاً لدينا بالضبط الدافع الذي جعل الأسرى الأبطال يختارون التوجه صوب الناصرة، في الشمال الفلسطيني المحتل، عوضاً عن التوجه إلى الضفة. قد تتنوع الأسباب ما بين لوجستية وغيرها. غير أنه كان بلا شك قراراً موفّقاً. حقّق البقاء في الأراضي المحتلة في عام 1948، جملة من الأهداف أهمها أنه أبقى مسؤولية حياة هؤلاء الأسرى في عهدة الجانب الصهيوني وحده، فهو المسؤول، دون أدنى شبهة، عن حياتهم. يدرك كل أسير فلسطيني يتمكن من الهروب من السجون الصهيونية أنه سيلاحَق، وأن مسألة القبض عليه هي مسألة وقت لا أكثر. وأقصى أمانيه، في هذه الحالة، أن يستطيع كسب أكبر قدر ممكن من تنشّق عبق الحرية. يتعمق المأزق الأمني الصهيوني أكثر مع مرور كل ساعة يتمكن فيها الأسير من البقاء طليقاً. ويتحول المأزق إلى طامة طالما أنّ أجهزة الأمن الصهيونية لا تستطيع إلقاء اللوم على غيرها.

من الطبيعي الافتراض أن الأسرى كانوا يدركون حجم التشديد الأمني الصهيوني في المنطقة الفاصلة بين الداخل المحتل والضفة الغربية للحيلولة دون الوصول إليها، ومن الطبيعي الافتراض أنهم كانوا يدركون حجم ما ستتعرّض له أجهزة السلطة من ضغوط للمشاركة في ملاحقتهم، وربما لتحمّل المسؤولية كاملة عن الجانب الصهيوني، في إلقاء القبض عليهم، بغطاء التنسيق الأمني. ومن البديهي أيضاً الافتراض أن الأسرى الأبطال كانوا يدركون أن نجاحهم في الوصول إلى جنين يعني ملحمة جديدة. لذلك كله، يمكن الافتراض أن قرارهم بالتوجه إلى الداخل الفلسطيني، والاختفاء فيه، لم يكن عن إكراه ولا عجز، فمن تمكّن من الهروب من سجن جلبوع، لن يقف أمامه حائل دون اختراق حواجز الضفة، بل جزء من المواجهة المفتوحة، وإبقاء كرة النار في الملعب الصهيوني وحده، في رسالة تحدّ وتأكيد أن فلسطين كلها، على جانبي الخط الأخضر، هي ساحة مواجهة ضد المحتل، ولا فرق في ذلك بين جنين والناصرة.

بهذا المنحى، نجحت عملية (انتزاع الحرية) في شقّها السياسي، والدليل على ذلك الحرص الصهيوني على عدم المساس بحياة أي أسير. أدركت المؤسسة الأمنية الصهيونية أن تصفية أي أسير سيشعل جانبي الخط الأخضر ضد الاحتلال، فكانت حريصة على بث الصور التي تثبت أن الأسرى بخير وتم إلقاء القبض عليهم بصحة جيدة. كان لتهديد المقاومة في غزة فعله بلا شك، ولكن كان لحسن التخطيط والتدبير فعله أيضاً.

أمام هذا الفشل المريع للمنظومة الأمنية الصهيونية، والآثار السياسية لعملية الهروب، معطوفاً على فشل عسكري في حرب أيار الفائت، بات العدو الصهيوني مكشوفاً بطريقة غير مسبوقة. سقوط حكومة بينيت بات أمراً وارداً في أية لحظة بعد إلقاء القبض على الأسيرين الباقيين، لا سمح الله، ولا سيما بعد انطلاق السنة المعارضة من عقالها. لانهيار الشامل مقدّمات، وما يحصل في الكيان يكاد يستكمل كل المقدمات. وعليه، يمكن افتراض أحد سيناريوهين: إما حماقة صهيونية في محاولة لاستعادة ماء من هيبة ولّت إلى غير رجعة، عبر عملية أمنية أو فتح معركة جديدة، وإما مبادرة تفرضها الإدارة الأميركية على الكيان قبل غيره في محاولة لإنقاذه أو منحه مزيداً من الوقت الإضافي. المعضلة الصهيونية أن الكيان لم يعد يملك ترف رفض المبادرات الأميركية لإنقاذه من حماقاته وعجزه المتواصل. فهل بات علينا الاستعداد لتحوّل آتٍ؟

*باحث وسياسي فلسطيني

الفنانة اللبنانية سهى صياغ (زيت على قماش _ 80×120سم)

> **حدثت عملية جلبوع على اعتاب الذكرى الثامنة والعشرين للتوقيع على اتفاقية اوسلو، فكانت صفعة في وجه كل الذين راهنوا (او عملوا) على تمزيق فلسطين أرضاً وشعباً**

نقاش في حقوق الإنسان

عبدالله السناوي *

تحتاج مصر أن تحاور وتناقش نفسها قبل الآخرين في مسألة حقوق الإنسان.

بقدر ما يكون النقاش موضوعياً وصريحاً يكتسب زخمه وقدرته على تغيير البيئة العامة إلى ما هو جدير ببلد قام بثورتين لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة.

أول ما يلفت الانتباه في «الوثيقة الوطنية لحقوق الإنسان»، التي أعلنت في ندوة رئاسية عنوانها نفسه، الذي ينطوي على اعتراف ضمني بأن هناك أزمة حقيقية تستدعي مقاربة جديدة.

الاعتراف بالأزمة، أيّة أزمة، نصف الطريق للتغلّب عليها.

النفي فعل إنكار والاعتراف فعل تغيير.

القضية ليست في نص أو آخر، بقدر ما هي أن يكون السعي إلى تغيير الصورة واصلاً إلى هدفه على أرض الواقع بإجراءات محددة وملموسة.

هذا موضوع نقاش يتجاوز الوثيقة وما انطوت عليه من نصوص والتزامات إلى الحركة العامة للمجتمع بكل تنوعه الطبيعي، حتى تستبين أبعاد الأزمة وتداعياتها على صورة البلد في عالمه ونظرته إلى نفسه وسبل تحسين ملف حقوق الإنسان وفق القواعد الدستورية الحديثة.

إذا ما فُتح المجال العام لمثل ذلك النقاش الضروري فإنه يضفي على الوثيقة جدّيتها وعلى الالتزامات صدقيّتها.

أسوأ ما قد يحدث أن تُطوى الأوراق في دفاتر تودع في أرشيف بحسبانها حدثاً انقضى فعله لحظة إعلانه.

وثاني ما يلفت الانتباه إسناد مهمة إعداد وصياغة الوثيقة إلى وزارة الخارجية دون سواها من الوزارات والهيئات المتداخلة في ملف حقوق الإنسان، كأنه اعتراف ضمني بفشلها في الاضطلاع بالحد الأدنى من واجباتها.

بحكم طبيعة العمل الدبلوماسي فإنه سطح حساس تنعكس عليه أحوال البلد وأوضاعه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية.

هكذا يجد الدبلوماسي المصري نفسه، بمناسبة أو بغير مناسبة، يقتطع جزءاً كبيراً من وقته وجهده في شرح أحوال قضية حقوق الإنسان في بلده وإذا ما كان ممكناً تحسينها.

بالتعريف فإن هذا ليس دوره الرئيسي ولا صلب مهمته، لكنه مفروض عليه بتأثير ما يُنشر في الميديا الغربية متمدداً في الوسطين الحقوقي والأكاديمي، كما في المراكز البحثية الكبرى.

في أول زيارة لوزير الخارجية السابق السفير «نبيل فهمي» للولايات المتحدة عقب (30) يونيو (2013)، التقى مطولاً بنظيره الأميركي «جون كيري»، الذي تربطه به صداقة قديمة.

بمصادفات التوقيت استهلكت قضية مستجدة أغلب اللقاء، فقد صدر في اليوم نفسه حكم قضائيّ في إحدى محافظات الصعيد قضى بإعدام أعداد كبيرة من المتهمين بممارسة العنف والإرهاب، رغم أن الحكم نُقض تالياً، إلّا أن أصداءه بدت في توقيتها كقنبلة دخان أمام مهمة الوزير المصري.

الأمر نفسه يعترض خلفه السفير «سامح شكري» شأن الجهاز الدبلوماسي المصري كله.

الضغوط الدولية الآن تراجعت عما كانت عليه بدواعي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية مع بلد محوري في حجم مصر، لكن أشباحها تظل ماثلة، تضرب في الصورة وتؤذي المصالح العامة، وتوظف الملف بالابتزاز من حين إلى آخر لمقتضى مصالح الآخرين.

هناك إذن دافعان لإسناد مهمة إعداد وصياغة الوثيقة لوزارة الخارجية.

الأول، كفاءة الدبلوماسيين المصريين وخبرتهم في مخاطبة العالم.

والثاني، خفض الضغوط على الجهاز الدبلوماسي من أسئلة لا تجد إجابات مقنعة، أو قادرة على تغيير الصورة.

إسناد المهمة إلى وزارة الخارجية له منطقه، لكن تصحيح الصورة يحتاج إلى ما هو أكثر من بيانات مكتوبة بحذق دبلوماسي، أو وثائق منشورة للاستخدام الخارجي.

الإجراءات على الأرض أهم من النصوص على الورق.

الإفراج عن المحبوسين احتياطياً يفوق في رسالته للعالم أية بيانات ووثائق.

عندما جرت في الفترة الأخيرة مجموعة إفراجات عن نشطاء شبان وأكاديميين وصحفيين محبوسين احتياطياً كانت النتائج فورية بالاحتفاء، تناقلت وكالات الأنباء والفضائيات الدولية أنباء الإفراجات، تحسنت البيئة العامة في مصر وبدت الصورة أفضل بالخارج.

أول خطوة صحيحة لتأكيد الالتزام بقضية حقوق الإنسان إنهاء أية مظالم ماثلة خلف جدران السجون لمن لم يحرضوا على عنف ولا ارتكبوا إرهاباً.

وثاني خطوة صحيحة لتأكيد ذات الالتزام، إلغاء قانون الحبس الاحتياطي حتى يكون ممكناً رد اعتبار حقوق المواطنين في المحاكمة العادلة أمام قاضيهم الطبيعي، لا تمديد الحبس دون محاكمة، كما لو أنه عقوبة بذاته.

الإفراج عن مظلوم واحد خلف جدران السجون خطوة لا يصح التقليل من أهميتها إذ تفتح المجال لخطوات أخرى أكبر وأكثر اتساعاً.

بأي حديث جدي عن حقوق الإنسان يطرح سؤال الحريات نفسه بإلحاح، فهي البنية الأساسية للحقوق السياسية والمدنية.

فتح المجال العام قضية رئيسية للتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة، على ما يؤكد الدستور وتدعو الوثيقة.

بقوة الالتزام الدولي فإن مصر من أوائل الدول التي وقعت على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الأول – ينتسب إلى إرث الثورة الفرنسية، وهو أفضل ما تمخّض عنها.

والثاني – ينتسب إلى إرث الثورة البلشفية، وما بقي منها ملهماً.

كل ما ورد في «الوثيقة الوطنية لحقوق الإنسان» إعادة تأكيد على الالتزام الدولي، وهو بذاته مطلوب، فحقوق الإنسان ليست اختراعاً جديداً بقدر ما هي قضية تستحق الدفاع عنها وتأكيد مبادئها بالممارسة أو لا.

وبقوة الالتزام الدستوري فإن منع التمييز ومبادئ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات وضمانات الحريات العامة وقواعد دولة القانون وإعلاء الكرامة الإنسانية مكفولة. ويتبقى إنفاذها بـ «الوثيقة الوطنية لحقوق الإنسان»، أو بغيرها، فهذه مسألة شرعية دستورية في المقام الأول.

هناك سؤال حان وقت أن يطرح بالجدية اللازمة:

هل لمصر مصلحة عليا محققة في تحسين سجلها في حقوق الإنسان دون إبطاء؟

الإجابة بالقطع: نعم.

هناك تداخل حقيقي بين الوضعين الخارجي والداخلي، بقدر ما يتأكد الاستقرار السياسي على أسس من الرضا العام ترتفع فرص لعب أدوار أكبر في الإقليم المشتعل بالنيران والأزمات والانقلابات الاستراتيجية.

يوشك الإقليم أن يدخل مرحلة جديدة في توازناته وحساباته عند الانسحاب الأميركي المتوقع من العراق.

تخفيض أية احتقانات ماثلة أو محتملة في الوضع الداخلي يفسح المجال واسعاً للقدرة على المبادرة في أزمات الإقليم، وأن يطرح البلد نفسه لاعباً رئيسياً في معادلاته المستجدة.

بحسابات القوة والمصالح تنظر إسرائيل في فرصها لملء فراغ القوة حيث مصادر النفط في الخليج باسم حمايته وحصار الدور الإيراني. إيران بدورها تتمركز في انتظار مصير «مفاوضات فيينا» بشأن إحياء الاتفاق النووي للنظر في الترتيبات التي تليه، وتركيا تحاول لملمة خسائرها الاستراتيجية بمصالحات في الإقليم ولعب أدوار وظيفية جديدة وفق الاستراتيجيات الغربية، والسعودية تحاول بقدر ما هو ممكن إعادة التمركز لخفض الخسائر في أوزانها بمنطقة الخليج لصالح اللاعبين القطري والإماراتي.

هناك فرصة كبيرة سانحة أمام مصر أرجو ألا تفلت للحركة والمبادرة والتمركز حيث يصنع المستقبل استثماراً استراتيجياً واقتصادياً.

بالتيقن فإن ملف حقوق الإنسان ليس هو صلب الدور، لكنه ضروري لإكسابه زخمه وقدرته على أوسع اختراق ممكن يؤكد قيمة البلد في محيطه.

* كاتب وصحافي مصري

تقرير

كانت سنة واحدة كافية لإظهار الفشل الذريع الذي آلت إليه «اتفاقات إبراهام» لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب والسودان. أكان بالنسبة إلى الدول المُطبّعة أم إلى الحدّ نفسه. فلم تتحقّق سوى أهداف تفصيلية صغيرة لطرفَي العلاقة، من مِثل التعاون في عمليات التجسّس، إضافي ما يتعلّق بالأهداف الكبرى، فالمفعول كان عكسياً. فلا إسرائيل استطاعت توفير بديل مطمئن لأنظمة الخليج، من الولايات المتحدة، ولا هي تمكّنت من نجدتها في مواجهة «البعبع» الإيراني (المصطنع)، وهنا النموذج هو السعودية التي احجمت في اللحظة الأخيرة عن الذهاب نحو التطبيع، لأنها وجدت أنه سيكون في غير مصلحة النظام، ولا سيما في هذه المرحلة الانتقالية، وتوجّهت عوضاً عن ذلك إلى حوار مع طهران

سنة على «اتفاقات أبراهام»: التطبيع لا يؤمن من خوف!

حسين إبراهيم

كان الرهان الأميركي - الإسرائيلي، قبل عام، على توسيع «اتفاقات أبراهام» المُوقَّعة في 15 أيلول العام الماضي، لتشمل دولاً أخرى، ولا سيما السعودية وقطر وسلطنة عمان، فإذا بالدول التي طبّعت، تواجه مشكلات تجعلها إمّا تخطو خطوةً إلى الخلف من مثل السودان، وإمّا تَخفّف من التبجّح في التعبير عن الودّ الزائد لإسرائيل، كالإمارات، لأنها استفزّت شعوبها إلى الحدّ الذي يمكن أن يؤثر سلباً على سويّة العلاقة بين السلطة والمواطنين الذين لم يتقبّلوا الأمر، وإنما سكتوا على مضض، وخوفاً من البطش. كلّ الدول التي طبّعت العلاقات، فعلت ذلك بهدف الاستقواء بإسرائيل، أو بأميركا عبرها، على جيرانها وأبناء جلدتها وأبناء الوطن خصوصاً، لدرء أيّ مخاطر يمكن أن تولّدها التغييرات

مثلها مثل اتفاقات التطبيع التي سبقتها بعشرات السنين، لم تؤدّ «ابراهام» إلى تطبيع شعبي خليجي

الكبيرة التي شهدها الشرق الأوسط في السنوات العشر الماضية، علماً أن اتّجاه بعض الأنظمة نحو نوع من العلاقة بإسرائيل، يعود إلى تاريخ نشوء كيان العدو.

تخفيف الإمارات بشكل ملحوظ من حرارة العلاقات مع العدو، يفيد بأن نظام أبو ظبي لم يُبلغ الاطمئنان إلى كون إسرائيل يمكن أن توفّر له حماية كتلك التي يؤمّنها الوجود الأميركي في الخليج، والذي يتراجع بسرعة مخيفة، وإن كان التطبيع ساعد في دفع واشنطن إلى المضيّ في صفقة طائرات «أف 35» الأميركية للدولة الخليجية، والتي، على كلّ حال، لا تساوي الكثير من دون مظلّة أميركية. فبعد أن كان الإعلان عن الاتفاقات والمشاريع المشتركة يتمّ بصورة شبه يومية، في الأشهر الأولى للتطبيع، فإن أحداً بالكاد لاحظ وجود علاقات أصلاً في الفترة الأخيرة. لكن ما زال يتعيّن على أبو ظبي أن تتراجع عن إجراءات تطبيعية سبق أن اتّخذتها. ولربّما يفيد في ذلك، التحوّل الذي أظهرته أخيراً بالانفتاح على الأنظمة الداعمة لجماعة «الإخوان المسلمين» في تركيا وقطر. أمّا السعودية، فقد غيّرت الاتجاه قبل الوصول إلى مرحلة التطبيع العلني، لأن وضع المملكة يختلف عن دول الخليج الصغيرة التي يطغى على سكّانها الوافدون من العرب وذوي الجنسيات الآسيوية، الذين يمكن إحلالهم محلّ المواطنين ولو بحدود، مثلما يحصل في البحرين التي سعت إلى القيام بعمليات تجنيس تُغيّر الطبيعة الديمغرافية للبلاد. ففي السعودية، يملك المواطنون قدرة أكبر على التعبير كونهم الأكثرية، وهم عبّروا سلفاً عن رفض التطبيع عبر مواقع التواصل، التي تقوم بدور وسائل الإعلام الحرّة نسبياً، الغائبة عن المنطقة. لكن ما تقدّم لا يلغي أن العدو استفاد خصوصاً من الاتفاقين مع الإمارات والبحرين. فعبرهما بالتحديد، أنشأ لمرحلة جديدة لبهود الخليج، بعد أن بدأت المجتمعات الخليجية اليهودية في الظهور إلى العلن برعايات حكومية، وإقامة الكُنس والمراكز الخاصة باليهود، من مثل «معرض المحرقة اليهودية» في دبي.

الفشل متبادل أيضاً بالنسبة إلى جانبَي «اتفاقات أبراهام». حين يتعلّق الأمر بمواجهة إيران، فإسرائيل نفسها بحاجة إلى مَن يحميها من إيران وحلفائها، وفق ما تُظهر جميع الجبهات المفتوحة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في البرّ وفي البحر، وإلّا لماذا تطلب تل أبيب نَصْب صواريخ أميركية مضادة للصواريخ والمسيّرات في الأراضي المحتلة وفي الدول المطبّعة مع الكيان؟ لمثل هذا التعاون ظهر في فضيحة «بيغاسوس»، نظام التنصّت على الهواتف الذي صنعته شركة "ان اس او" الإسرائيلية، وأتاح للإمارات والسعودية والبحرين والمغرب فريسة سهلة له. والنموذج الأبرز ودول أخرى التجسّس على هواتف المعارضين والناشطين والصحافيين الخليجيين والعرب، أو حتى تجسّس الإنظمة، بعضها على بعض. وفي المقابل، وفّرت الدول المطبّعة، لإسرائيل، منصّات للتجسّس، من خلال إتاحة المجال للإسرائيليين للاتصال بالوافدين في دول الخليج، والذين يغطون كلّ جنسيات العالم تقريباً.

ما زال ممكناً للمطبّعين التراجع عن إجراءاتهم كما حصل في حال السعودية التي أمسكت نفسها في اللحظة الأخيرة عن التطبيع، لأنها وجدت أنه سيكون مضرّاً بالنظام إلى حدّ يفوق بكثير ما يمكن أن يفيده به. وتبيّن لمحمد بن سلمان بالذات، الباحث عن دعم في زمن الجفاء الأميركي تجاهه، أن العلاقة (العلنية) مع إسرائيل لا تنفعه كثيراً، فقرّر الاكتفاء بالاستفادة من بعض خطوات التطبيع السرّي التي تتيح له الحصول على خدمات أمنية واستخبارية تخدم معارضيه، مقابل خدمات غير معلنة من قِبَله لإسرائيل. أمّا تدرّع دول التطبيع بأنها أقامت العلاقات مع تل أبيب خدمةً للفلسطينيين، فهو مزحة سمجة. فلم يكن دم أطفال غزة قد جفّ بعد، حين زار السفير الإماراتي في تل أبيب، محمد محمود آل خاجة، منزل رئيس «مجلس حكماء التوراة»، الحاخام الأكبر شالوم كوهين، في القدس وأخذ «بركته».

ومثلها مثل اتفاقات التطبيع التي سبقتها بعشرات السنين مع مصر والأردن، لم تؤدّ «اتفاقات أبراهام» إلى تطبيع شعبي خليجي مع الإسرائيليين، فلا حركة سياحية خليجية باتجاه العدو، وكذلك فإن السيّاح الإسرائيليين الذين زاروا دبي بعد الاتفاقات قوبلوا بجفل إماراتي، لأنهم بالإضافة إلى أنهم من دولة معادية، فهم سارقو مناشف وسخّانات مياه من غرف الفنادق. وفي الوقت الذي يستعدّ فيه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لجمع نظرائه في إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب غداً عبر مؤتمر فيديو لإحياء الذكرى السنوية الأولى للاتفاقات، لا تبدو الزيارة بايدن، التي ليست في الأصل بنفس حماسة الإدارة السابقة للتطبيع، في وارد تغيير اتجاه تخفيض التواجد في الخليج، أو تلبية طلب تل أبيب نشر صواريخ دفاعية في المنطقة، بعد اسابيع قليلة على سحبها بطّاريات "باتريوت" من السعودية.

الدول التي طبعت العلاقات، فعلت ذلك بهدف الاستقواء بإسرائيل (أ ف ب)

فلسطين

تراجع إسرائيليّ تحت التهديد
اتفاق جزئي مع الحركة الأسيرة

في انتظار بدء السلطات الإسرائيلية تنفيذ تعهّدها بإعادة الأوضاع في السجون إلى ما كانت عليه قبل «عملية جلبوع»، أعلنت الحركة الأسيرة تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام الذي كانت تنوي خوضه على مراحل، فيما لا تزال قضية أسرى «الجهاد الإسلامي» معلّقة، على أمل البتّ فيها خلال أيام

غزة ـ رجب المدهون

قبل أيّام من بدء الإضراب الكبير الذي أعلنته الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، والذي كان مزمعاً انطلاقه أواخر الأسبوع الحالي، أبلغت إدارة السجون الإسرائيلية، قيادة الأسرى الفلسطينيين، استجابتها ـ من حيث المبدأ ـ لمطالبهم، بوقف العقوبات التي أُنزلت بحقّهم بعد «عملية جلبوع»، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العملية. وعليه، قرّرت الحركة الأسيرة تعليق الإضراب مؤقّتاً، مع إعطاء العدو فرصة للتراجع عن الخطوات المتّخذة بحق أسرى حركة «الجهاد الإسلامي» خصوصاً. وسبق أن أعلنت قيادة الأسرى، أوّل من أمس، قرارها التصعيد في وجه إدارة السجون التي تُواصل عمليات التنكيل بحقّ المعتقلين وقمعهم وعزلهم، مُبيّنةً أن الإضراب المفتوح عن الطعام (كان) سيتّخذ شكل دفعات بدءاً من الجمعة المقبلة تحت شعار «معركة الدفاع عن الحق»، بمشاركة 1380 أسيراً من عدّة سجون، بينهم 100 أسير من قيادات التنظيمات الفلسطينية. وشملت خطة المواجهة المُعلَنة، أيضاً، حلّ الهيئات التنظيمية كافة للفصائل الفلسطينية في مختلف السجون، والإعلان عن هيئة قيادية موحّدة للفصائل. وتلخّصت مطالب الحركة الأسيرة بوقف سياسة القمع، وإنهاء العقوبات، وإخراج الأسرى المعزولين إلى الأقسام العادية، وإعادة الظروف الاعتقالية إلى ما كانت عليه قبل 5 أيلول، ووضع حدّ لسياسة الاعتقال الإداري التعسّفية فضلاً عن سياسة التجديد للمعتقلين الإداريين، وعودة الزيارات العائلية عبر الشبك، والسماح بالزيارات لأهالي الأسرى الغزّيين، وتركيب هاتف عمومي ثابت ودائم في السجون، إضافة إلى إعادة مواد «الكانتين» كما كانت قبل «قانون شاليط»، والسماح بإدخال المواد التموينية والخضار واللحوم والفواكه والملابس عبر زيارات الأهل.

وحسبما علمت «الأخبار» من مصدر فلسطيني، فإن الفصائل حذّرت العدو، عبر الوسطاء المصريين، خلال الأيام الماضية، من أن عدم التراجع عن العقوبات المفروضة على الأسرى قبل بدء الإضراب، سيؤدّي إلى تفجّر الأوضاع، وهو ما ردّت عليه دولة الاحتلال بالتعهّد للمصريين بمعالجة الملفّ بشكل عاجل، وبقرار من المستويَين السياسي والأمني.

كشفت الحركة الأسيرة ان قضية اسرى «الجهاد الإسلامي» لا تزال عالقة

تطالب الحركة الأسيرة بوقف سياسة القمع، وإنهاء العقوبات المفروضة منذ 5 أيلول (أ ف ب)

وفي الإطار نفسه، كشفت مصادر مصرية، لـ«الأخبار»، أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ناقش خلال لقائه الأخير مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتفالي بينت، قضية الأسرى، وطلب منه وقف الخطوات الاستفزازية في السجون، وذلك لنزع فتيل التصعيد، وإفساح المجال أمام اتّخاذ خطوات متقدّمة على طريق تثبيت الهدوء في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة. وعلى الأثر، أبلغ المصريون فصائل المقاومة في القطاع بأن دولة الاحتلال وعدت بإنهاء العقوبات المفروضة على الأسرى، وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها، داعية الفصائل إلى إدامة حالة الهدوء.

ويوم أمس، عقدت «لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية» مؤتمراً صحافياً، اعتبرت خلاله الحركة الأسيرة أن الأسرى الفلسطينيين «جنوا ثمار صمودهم في مواجهة إدارة سجون الاحتلال»، مستدركة بأن «المعركة ما زالت في ذروتها على رغم إعطاء الأسرى (العدو) فرصة للتوصّل إلى حلّ لِما تبقّى من إجراءات ظالمة»، مؤكّدةً أن «ذلك لا يعني عدم الذهاب إلى الخيار الاستراتيجي المتمثّل في الإضراب المفتوح عن الطعام في أيّ لحظة». وعلى رغم تعليق الإضراب، كشفت الحركة الأسيرة أن قضية أسرى «الجهاد الإسلامي» لا تزال عالقة، وأنه تتمّ متابعتها للتوصّل إلى حلّ لها، علماً أن إدارة السجون كانت أغلقت أقسام عناصر الحركة، وورّعتهم على أقسام الفصائل الفلسطينية الأخرى. لكن، بحسب معلومات «الأخبار»، فإن إدارة السجون اتفقت مع قيادة الأسرى على منْح معتقلي «الجهاد» غرفة في مختلف الأقسام بشكل مبدئي، على أن يعاد النظر في إعادة أقسامهم بعد أسبوع، وهو ما وافقت عليه الفصائل، شريطة أن يتمّ البتّ في الأمر قبل السبت المقبل.

من جهتها، لفتت حركة «الجهاد الإسلامي»، خلال مؤتمر صحافي حول وضع أسراها في سجون الاحتلال، إلى الصمت الدولي المطبق أمام ما يتعرّض له هؤلاء، مبيّنة أن «الحديث عن استجابة مصلحة سجون الاحتلال للمطالب غير صحيح»، إذ تريد الأخيرة «تفتيت الموقف العام والإستفراد بأسرى الحركة». ودعت «الجهاد»، الفصائل، إلى «حماية وحدة الموقف»، محذّرةً العدو من أيّ مساس بحياة الأسرى، وداعيةً إلى «التصعيد الشعبي والقانوني لدعم أسرانا في سجون الاحتلال».

مقالة تحليلية

إعادة تدوير «غزة ـ سنغافورة»: عوامل الفشل لا تزال قائمة

علي حيدر

لعلّ أبرز ما يُميّز خطّة وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد، بمواجهة التحدّي الذي تشكّله غزة بالنسبة إلى إسرائيل، أنها مكرّرة ولا تضليل وحرب على الوعي تحاول توجيه تفكير النُخب والقادة والرأي العام في الاتجاهات المرسومة، على أمل أن يُخرجها ذلك من الواقع المأزوم. لكن ما الذي دفع وزير خارجية العدو، لابيد، إلى إعادة طرح مُستهلَك؟ يُفترض أن يكون الدافع إلى تكرار طرْح أيّ مشروع حلّ سبق أن فشل في تحقيق الأهداف المرجوّة منه، إمّا نتيجة تعديلات طرأت عليه قد تجعله مقبولاً لدى الطرف الآخر، أو نتيجة تغيير في موازين القوى وحدوث مستجدّات أدّت إلى تغيُّر تقديراته ودفعته إلى إعادة طرحه انطلاقاً من ارتفاع إمكانية نجاحه. لكن في حالة طرْح لابيد، لم تستجدّ أيّ وقائع تدفع الطرف الفلسطيني إلى إعادة النظر في مثل هذه الطروحات، ولا معطيات الواقع الميداني ولا موازين القوى تغيّرت لمصلحة العدوّ، بل يصحّ القول إن مسار التطوّرات هو في الاتجاه المعاكس. والجدير بالملاحظة، هنا، أن لابيد أقرّ بنفسه بأن «هذا ليس اختراعي»، إذ سبق أيضاً لوزير المالية الحالي، أفيغدور ليبرمان، أن قدّم للفلسطينيين مشروع إعادة إعمار قطاع غزة والتحوّل إلى سنغافورة أو هونغ كونغ، في مقابل التخلّي عن المقاومة وسلاحها (الأخبار 27 تشرين الأول 2016). وعلى المنوال نفسه، طرح لابيد مشروع «تحسين الوضع الإنساني تدريجياً»، وبعده «تحسين الوضع الاقتصادي»، بالتعاون مع أطراف إقليميين ودوليين، مقابل نزع سلاح فصائل المقاومة في القطاع، في موازاة العمل على تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية.

نقطة البداية في خلفية طرْح لابيد، هي أن هذه الحكومة لا تستطيع تجاهل الوضع في قطاع غزة، خاصّة أن المقاومة هناك تفرض نفسها على جدول أعمال مؤسّسات الكيان السياسية والأمنية. فخطّة العدو ترتكز على فرْض حصار دون دفع أيّ أثمان، على أمل أن يتمّ التخلص من همّ القطاع، عبر تحييده. لكن توالي محطّات المواجهة، وتطوّر قدرات المقاومة ومعادلات الردّ المدروس، فرضت ديناميات سياسية انعكست على أولويات القيادة الإسرائيلية. ويحضر في خلفية هذا الطرح، كما في بقيّة العديد من الطروحات السابقة، فشل مجموعة خيارات ورهانات ارتكزت على الضغط العسكري والحصار الاقتصادي، لم تؤدّ لا إلى سقوط المقاومة، ولا إلى انفضاض الجمهور الفلسطيني عنها، ولا إلى خضوعها وتخلّيها عن ثوابتها. في المقابل، فإن بعض الخيارات البديلة، والتي عادةً ما يلوّح بها القادة الإسرائيليون، سوف تؤدّي إلى التورّط في «مستنقع» غزة، ودفْع أثمان كبيرة، من دون ضمان أن تتمكّن من إنهاء خطر المقاومة. كل ذلك، بالتوازي مع حقيقة أن المؤسّسة الإسرائيلية، بكلّ عناوينها السياسية والاستخبارية والعسكرية، منكبّة بكلّ قدراتها على مواجهة التهديد الأشدّ خطراً على أمنها القومي، في الشمال والشرق. لكن المشكلة بالنسبة إلى إسرائيل أن قدرات المقاومة في قطاع غزة في مسار تصاعدي، وحقّقت قفزات نوعية كبيرة. الأمر الذي جعلها أكثر حضوراً وتأثيراً في وعي مؤسّسات القرار وحساباتها.

لم تستجدّ أيّ وقائع تدفع الطرف الفلسطيني إلى إعادة النظر في طرح لابيد

بالاستناد إلى تلك الوقائع، وحقيقة أن هذه الحكومة حريصة على أن لا تبدو كمَن لا يملك مشروعاً سياسياً بديلاً لمعالجة التحدّي الذي يمثّله قطاع غزة، كان لا بدّ من أن تبحث في السيناريوات التي تتموضع بين الخيارات الفاشلة، وخيارات دراماتيكية تحرص على تجنّبها، وهو ما أشار إليه لابيد بقوله: «لم نحاول منذ فترة طويلة طرْح توجّه آخر لغزة»، لافتاً، في الوقت نفسه، إلى البدائل الأخرى: «احتلال غزة هو فكرة سيئة، وجولات (قتالية) هي فكرة سيئة، وينبغي أن نضع على الطاولة مقترحاً آخر والعمل من أجل دفعه قُدُماً». وما لا ينبغي أن يغيب عن البال أيضاً، حقيقة أن الحكومة الحالية تدرك بأن واشنطن تراقب أداءها على هذا المسار، ويهمّها، في ظلّ ما تواجهه من مخاطر وألغام، أن تحظى باحتضان البيت الأبيض ودعمه. وبحسب بعض التقارير الإسرائيلية، يراقب الأميركيون مواقف كل من الشخصيات الأساسية في الحكومة وأداءها. وهو ما ألفت إليه بعض المعلّقين في كيان العدو: «يدركون في واشنطن أهمية غانتس كمحور أساسي في الحكومة الإسرائيلية الجديدة. ومواقف رئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية، يائير لبيد، ليست أقلّ أهمية بالنسبة إلى واشنطن». واستناداً إلى ذلك، رأى هؤلاء أن خطّة لابيد في شأن غزة «مهمّة في كونها موجّهة إلى المجتمع الدولي، (لكن) لا توجد أدوات لتطبيقها».

مع ذلك، لا تزال تراود قادة العدو تواجهه من مخاطر وألغام، أن تحظى (وهم) رهانات على تلك الخطة من بوابة أنها البديل الممكن والأقلّ كلفة. وضمن هذا الإطار، يندرج ما قاله لابيد عن أن طرحه يهدف إلى «ممارسة ضغوط داخلية ودولية على حركة حماس» انطلاقاً من «عدم وجود منافس لها في غزة اليوم». ويكشف هذا أيضاً أن الحالة التي يحلم بها قادة العدوّ ويسعون إليها على الدوام، هي أن ينتفض سكان القطاع على فصائل المقاومة مُحمّلين إيّاها مسؤولية الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانون منه، بدلاً من أن يوجّهوا سهامهم نحو الاحتلال والحصار الإسرائيلي – (بعض) العربي. ويبدو أن القادة الإسرائيليين يدركون، بحسب تعبير ليبرمان، أن «قضيّة غزة بحاجة إلى معالجة شاملة وحلّ معقّد مصاغ باتفاق وإجماع إسرائيلي واسع»، لكن هذا «لن يحدث في العام المقبل، وربّما ليس في العام الذي يليه»، ومن المؤكد أن ذلك لن يتحقّق في الأعوام المقبلة.

تقرير

إلى أدوارها الكثيرة على الساحة السورية، ليس خافياً أن روسيا يسّرت، ما استطاعت، تمدُّد تركيا في سوريا، تحت ذريعة مكافحة تنظيم «داعش». فيما لم تُظهر حتّى الآن أيّ حزم أمام أنقرة في دفْعها نحو سحْب قوّاتها من هذا البلد. مع ذلك، يبدو أن ثمّة استعداداً سوريّاً لتحرّك عسكري في إدلب، وهو ما يدفع الأتراك إلى محاولة خطب ودّ السوريين بالحديث عن لقاءات معهم، من غير النوع الاستخباري. فيما تنشغل موسكو بأسئلة ما بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وما إن كان ممكناً انتقال العدوى إلى ساحات أخرى، ومنها سوريا

خارطة الشمال على طاولة بوتين - الأسد

ثلاثة تحدّيات أمام دمشق

محمد نور الدين

تتحرّك المنطقة على وقع أحداث جسام، ليس آخرها الانسحاب الأميركي من أفغانستان الذي بدا أقرب إلى الهروب. وفي وقت احتدمت فيه التعليقات بخصوص تداعيات هذا الانسحاب على مناطق توتّر أخرى في العالم، تصدَّرت الساحة السورية تلك التي يمكن أن تكون التالية في الانسحاب الأميركي. وفي ضوء ما تقدَّم، كثُرت المواقف وتعدّدت، مستشرفةً ما يمكن أن يحدث في سوريا، وآخرها ما صدر عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أثناء اللقاء الذي جمعه إلى نظيره السوري بشار الأسد، في موسكو، قبل أيّام. وخلال القمة الرئاسية، أطلق بوتين مواقفَ تستحقّ التوقّف عندها:

1- قال إن القوات الحكومية تسيطر على 90% من الأراضي السورية. ومع أن كثيرين يتمنّون ذلك، فهم يعرفون أن هذه الأرقام ليست دقيقة. فالقوات السورية ليست موجودة في كلّ المناطق التي يوجد فيها الجيش التركي أو المسلّحون الموالون له، بدءاً من جرابلس وعفرين وإدلب وصولاً إلى مناطق أساسية بين تل أبيض ورأس العين. أيضاً، فإن «قوات سوريا الديموقراطية» تسيطر، برعاية أميركية، على كلّ المناطق المتبقّية من شمال شرق الفرات وصولاً إلى الحدود العراقية. وهذه المناطق شاسعة، وتشكّل مع مناطق احتلال تركيا أكثر من 30% من مساحة سوريا.

2- قال أيضاً إن الإرهابيين تكبّدوا أضراراً هائلة، وهذا صحيح، لكنه لفت إلى أن القوات المسلّحة الأجنبية الموجودة من دون قرار من الأمم المتحدة، ومن دون موافقة دمشق، تحول دون عودة سوريا واحدة موحّدة. وهذا أيضاً صحيح. لكن الواقع يشير إلى أن الوجود الأميركي هو الوحيد الذي لا يحظى بموافقة موسكو. لكن الأخيرة، ونظراً إلى توازنات القوّة في سوريا، مضطرة للتعامل مع الولايات المتحدة وفق مبدأ تقاسم النفوذ. ومن جهة ثانية، تتحمّل روسيا مسؤولية كبيرة، وربّما كاملة عن تدخّل الجيش التركي واحتلاله أراضي سوريا في إطار عمليات «درع الفرات»، و«غصن الزيتون»، وأخيراً «نبع السلام»، إذ أعطته ضوءاً أخضر ليحتلّ ما احتلّه من مساحات بحجّة محاربة تنظيم «داعش» من جهة، ومن جهة ثانية حتّى لا تسقط هذه المناطق بيد الأكراد وتالياً الأميركيين. وذلك ليس دقيقاً؛ فالأكراد لم يكونوا ضمن نطاق عمليات «درع الفرات»، وكان يمكن أن يقوم الجيش السوري، بدعم من روسيا، بعملية للسيطرة على مثلّث جرابلس - إعزاز - الباب. أمّا عفرين، حيث كان يسيطر الأكراد، فكانت على تواصل جغرافي وسياسي واقتصادي مع المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الدولة دون غيرها، ولا خوف عليها من قدوم الأميركيين. وبخصوص إدلب، فإن تركيا وأنصارها من المسلّحين احتلّوها من دون اعتراض روسي فعليّ. وفي ما يتعلّق بمناطق شرق الفرات، فإن الجيش التركي لم يدخل المنطقة ما بين تل أبيض ورأس العين، إلّا بعد توقيع اتفاقين رسميين، أحدهما مع واشنطن في أنقرة، والآخر مع موسكو في سوتشي، في تشرين الأول 2019. وهكذا، نجد أن وجود القوات التركية حيث هي، غير شرعي، ولا يحظى بأيّ موافقة من جانب الدولة السورية، لكنه يحظى بقبول ورضى روسيَّين، وهو ما يتناقض مع ما أدلى به بوتين.

> تشير الوقائع إلى أن الوجود الأميركي هو الوحيد الذي لا يحظى بموافقة موسكو

ليس تسجيل هذه الملاحظات أبداً دعوة إلى فكّ التحالف بين دمشق وموسكو؛ فبفضل القوات السورية والحليفة والدعم الروسي عظيم الشأن لها، منذ عام 2015، أمكن الوصول بالبلاد إلى خريطة السيطرة الحالية. ومع هذا، فإن الحراك الميداني لاستكمال التحرير الكامل يبدو بطيئاً جدّاً. وهنا، يمكن الحديث عن ثلاث جهات يفترض أن يتمّ التعامل معها، كلّ بحسب حيثيّتها:

- الأولى هي القوات الأميركية التي تبدو خيارات الضغط عليها متعدّدة لإجبارها على الخروج من البلاد، لكن ذلك يحتاج فقط إلى موافقة ضمنية روسية لم تأتِ بعد.

- الثانية هي القوات التركية والمسلّحون الموالون لها. فالاحتلال التركي قد طال، ومع كلّ يوم يمرّ، تتعزّز التغييرات الجغرافية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والأمنية، بحيث تتحوّل مناطق الوجود التركي إلى مناطق ملحقة بتركيا من جميع النواحي، ما من شأنه أن يفاقم من تعقيدات أيّ مفاوضات مستقبلية حولها بين دمشق وأنقرة، مع عدم إغفال أن كلّ مناطق الشمال السوري تدخل ضمن أطماع تركيا للعودة إلى احتلال ما يسمّى بمناطق «الميثاق الملّي» الذي رسم حدوده البرلمان التركي في عام 1920. كما لا يفوت المراقب أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يتعامل مع «الشيطان» في مناطق أخرى من العالم، ولا يريد مجرّد الحديث إلى الرئيس السوري أو الاعتراف به. وتبرز، هنا، تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، حول وجود محادثات مع دمشق، ليأتي ردّ الأخيرة عنيفاً بنفي صحة تلك التصريحات. وفي الحقيقة، فإنّ اللقاءات ذات الطابع الاستخباري لا تنقطع بين أيّ بلدين حتّى في أحلك الظروف، لكن المهمّ هو ما يتعدّى المستوى الاستخباري، من مثل لقاء مدراء عامّين أو محافظين، وصولاً إلى الوزراء ورؤساء الحكومات فرؤساء الجمهورية. وهذا كلّه لم يحصل. ويجيء كلام جاويش أوغلو في غمرة استعداد سوري مبدئي لتحرّك عسكري ضدّ إدلب، كي يهدّئ من اندفاعة السوريين ويوصل رسالة خادعة برغبة تركيا في اللقاء معهم. وفي سياق الموقف من الاحتلال التركي، لم تظهر موسكو حتّى الآن أمام أنقرة أيّ حزم في دفْع الأخيرة نحو سحْب قواتها من سوريا وإحلال الجيش السوري بدلاً منها، مع استمرار العمل بـ«اتفاقية أضنة» التي على رغم كونها سيّئة لسوريا إلّا أنها تضمن الأمن المبدئي لكلا الطرفين.

- والثالثة هي «قوات سوريا الديموقراطية»، وعصبها «قوات حماية الشعب» الكردية. وهذه القوات جزء من النسيج الاجتماعي السوري، ولها مطالبها أسوة بكلّ الفئات السورية. وإذا كانت لها مطالب ذات خصوصيات جغرافية أو مناطقية أو اجتماعية أو ثقافية، فهذا مكانه على طاولة المفاوضات. فكما على «الحالة» الكردية أن تكون جزءاً من الدولة السورية، كذلك على دمشق أن تتفهّم مطالب مختلف الفئات بما يراعي هواجسها من جهة، ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها من جهة ثانية. وكما على الدولة أن تتحرّك من منطلق كونها الحاضنة، فإن الأكراد ومَن معهم يجب أن يفكّوا بصورة مطلقة رهانهم على المحتلّ الأميركي حتى لا يجدوا أنفسهم في لحظة داهمة في مواجهة الجيش التركي وقد تخلّت عنهم أميركا، وهذا دأبها. والمسؤولية مشتركة بين الدولة السورية والأكراد وكلّ الفئات السورية الأخرى، ولا تقع على عاتق طرف دون آخر.

وما يلفت النظر في خضمّ كل هذه التطوّرات، تصريحات رئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داود أوغلو، لوكالة أنباء كردية، أعاد الإعلام التركي التركيز عليها. وجاء فيها أن «تركيا لا تعترض على أيّ صيغة يتّفق عليها السوريون في ما بينهم حتى لو كانت الفدرالية، فيما تعارض إنشاء كيان إرهابي (كردي) على حدودها مع سوريا». وفي هذه المواقف، يشجّع داود أوغلو، كما النظام التركي، على تقسيم سوريا بما يضمن بقاء مناطق موالية لتركيا. وفي الوقت نفسه، يبرّر احتلال بلاده لشمال سوريا بذريعة منع الأكراد من إقامة «كيان إرهابي» هناك. ويرى داود أوغلو، الذي يترأّس حزب «المستقبل» الصغير المعارض لإردوغان، أن «عيش الأكراد في عفرين بثقافتهم ولغتهم في ظلّ إدارة بحماية تركيا، سيكون نموذجاً جميلًا».

لفت بوتين إلى أن بعض القوات المسلّحة الأجنبية تحول دون عودة سوريا واحدة موحّدة (أ ف ب)

تقرير

أزمة النفط باقية: شتاء قاس ينتظر السوريين

يترقّب السوريّون قدوم موسم الشتاء بقلق، بفعل شحّ المحروقات المخصّصة للتدفئة والتنقّل وتشغيل مولّدات الكهرباء. وفيما تحاول الحكومة التغلّب على الواقع الناتج من الحصار الأميركي وسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) على آبار النفط، يسعى المواطنون إلى التكيّف مع الأزمة عبر اعتماد حلول بديلة، تبدو هي الأخرى باهظة التكلفة

حلب ـ نغم قدسية

يبدو أن السوريين على موعد هذا العام مع شتاء قارس يرافقه شحّ في المشتقّات النفطية. وهي ليست المرّة الأولى التي يواجهون فيها الفصل المذكور من دون توفّر أدنى مقوّمات التدفئة؛ فالكثير من الأسر لم تحصل العام الماضي على كمّيات المازوت المقرَّرة والمحدَّدة بـ200 ليتر تُوزَّع على دفعتَين، لكنّ المشهد سيتكرّر السنة الحالية على نحو أقسى، ولا سيما أن الـ200 ليتر أصبحت 50 فقط. تقليص مخصّصات الأسر من المشتقات النفطية إجراء اتّبعته وزارة النفط السورية لضمان توزيع المتوفّر من المحروقات على أكبر شريحة ممكنة من المواطنين، إلا أنه لم يأتِ بنتائج مرضية، فالأزمة ما زالت مستمرّة، لا بل متفاقمة. والآلية نفسها اعتمدتها وزارة النفط تكيّفاً مع أزمة البنزين، حيث سبق وأن خفّضت الكميات المخصّصة منه بنسبة 17%، فيما البطاقة الذكية التي أطلقتها الحكومة السابقة لترشيد توزيع المواد المدعومة، وإنْ أخفت مشهد الطوابير، غير أنها أيضاً لم تحلّ المعضلة. وبحسب وزارة النفط السورية، فإنه غالباً ما يحدث تأخير في وصول توريدات المشتقات النفطية المتعاقد عليها، ويرجع ذلك إلى أسباب متعدّدة متشعّبة، تتصدّرها العقوبات الاقتصادية والحصار الأميركي.

> بدأ المواطنون العمل على إيجاد وسائل للتكيّف مع قلّة المشتقات النفطية

وفي هذا الإطار، يلفت الخبير الاستراتيجي، كمال الجفا، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «أسباب أزمة المحروقات في سوريا تعود إلى الحصار الدولي بالدرجة الأولى، لكنّ سيطرة قسد على آبار النفط هي سبب أساسي أيضاً». وكانت «قسد» رفعت، أخيراً، أسعار بيع المحروقات في الرقة، ليصبح سعر ليتر مادة المازوت 700 ليرة سورية بعد أن كان 400، وسعر مادة البنزين 1300 ليرة بدلاً من 1000، مع أنه منتَج محليّ وتكاليف تكريره غالباً ما تكون زهيدة الثمن. أمّا عن الأسباب الأخرى، فيلفت الجفا إلى أن «الضربات المتكرّرة على خطوط نقل الغاز والنفط إلى المصافي السورية ومحطّات التوليد، وضرب صهاريج نقل النفط الخام من آبار النفط إلى المصافي السورية، والاستهدافات التي تتعرّض لها السفن الإيرانية من قِبَل الإسرائيليين، كلّها عوامل تعرقل وصول كميات كافية من النفط إلى سوريا». وينعكس ذلك على الحياة اليومية للمواطنين، سواءً في ما يتعلّق بشحّ البنزين وما ولّده من أزمة مواصلات في بعض المحافظات السورية، أو في ما يتّصل بقلّة مازوت التدفئة وما يلزم من المشتقّات النفطية لتوريد الكهرباء. واللافت في الأمر توافر المواد المدعومة من بنزين ومازوت في السوق السوداء بأسعار مضاعفة. ففي أواخر العام الماضي، كان سعر الـ25 ليتر مازوت في السوق السوداء نحو 50 ألف ليرة سورية، أمّا هذا العام، وقبيل بدء فصل الشتاء، فقد بلغ سعر الليتر الواحد منه 3500 ليرة، ما يرجّح احتمالية عجز المواطنين عن شرائه.

تتوفّر المواد المدعومة من بنزين ومازوت في السوق السوداء بأسعار مضاعفة (أ ف ب)

بدائل حكومية وشعبية

مع استمرار أزمة المحروقات، سعت الحكومة السورية إلى اعتماد بدائل مختلفة بهدف توفير أكبر قدر من المشتقّات النفطية لضمان سير عمل المنشآت الحيوية. وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على شراء النفط من «قسد» عبر وسطاء كطرف ثالث، فيما اتجهت إلى التعاون مع الحلفاء، وخاصة إيران، لتوريد شحنات نفط عبر شركات وهمية وعبر شركات نقل متعدّدة للهروب من الحصار والعقوبات الأميركية. كما استفادت من حماية الأسطول الروسي لإيصال السفن التي تحمل النفط إلى الشواطئ السورية. كذلك، اعتمدت على التجّار والصناعيين السوريين في دفع قيمة شحنات النفط بالقطع الأجنبي من خارج سوريا، واستيفاء ثمنها بعد وصولها وبيعها من قِبَل الحكومة بالليرة السورية، بحسب ما يبيّن الخبير كمال الجفا.

بدورهم، بدأ المواطنون العمل على إيجاد وسائل للتكيّف مع قلّة المشتقات النفطية، فاتّجه البعض منهم إلى الاعتماد على الحطب في التدفئة بدلاً من المازوت، ولا سيما مع عدم حصول أغلب الأسر على مخصّصاتها من المازوت بسعر مدعوم العام الماضي. إلا أنه وفي ظلّ ارتفاع سعر الحطب أيضاً، ركن آخرون إلى استخدام الكهرباء في التدفئة، في حيلة يبدو أنها لم تُجدِ نفعاً في مناطق كثيرة، ولا سيما في حلب. فلا تغذية كهربائية منتظمة في المدينة، والمولّدات أو ما تُعرف بـ«الأمبيرات» ما زالت تسيطر على المشهد، غير أنه لا يمكن استخدام كهربائها لتشغيل سخانات التدفئة مثلاً، فـ«الأمبير» الواحد وصل سعره إلى 11 ألف ليرة سورية، ما يحتّم على المواطنين الاشتراك بأمبير أو اثنين، في حين أن البعض منهم اضطر إلى إلغاء الاشتراك بـ«الأمبيرات» لعدم قدرته على دفع الفواتير أسبوعياً. وكانت المولّدات قد ظهرت في حلب كحلّ بديل اعتمده المجتمع المحلي لتعويض غياب الكهرباء لسنوات، أمّا الآن ومع تقليل الكميات اللازمة من المازوت التي يزوَّد بها مشغّلو «الأمبيرات» بسعر مدعوم، وأمام ارتفاع سعر المادة في السوق السوداء، فلا يبدو الالتزام بالتسعيرة التي حدّدتها محافظة حلب لـ«الأمبير» الواحد ممكناً، ما يعني استمرار الغلاء، وانتظار آليات حكومية جديدة، وربّما توقيع اتفاقيات مرتقبة تضمن وصول ناقلات النفط بـ«سلام» إلى الموانئ السورية.

اليمن

انقطاع الوقود يجدّد الغضب «الجنوبي»

لا منحة سعودية لدعم الكهرباء

تجدّدت في محافظات اليمن الجنوبية التحرّكات الشعبية بوجه السعودية والإمارات، على خلفية تردّي الخدمات الاجتماعية وانهيار سعر صرف الريال وتفاقم أزمة الكهرباء. وشهدت تلك المحافظات، خلال الأيام الماضية، تظاهرات ندّدت بسياسات «التحالف»، وطالبت برحيل «الاحتلال» ومحاسبة حكومة عبد ربه منصور هادي، فيما بدت لافتة استعادة الشعار التاريخي: «برّع يا استعمار»

اليمن ـ رشيد الحداد

من جديد، وبعد أكثر من خمسين عاماً، عاد شعار «برّع يا استعمار من أرض الأحرار» إلى شوارع محافظات اليمن الجنوبية. إذ إن الآلاف، الذين استقبلوا بالورود قبل ستّ سنوات أرتال السعودية والإمارات العسكرية، عادوا وخرجوا خلال اليومين الماضيين في شوارع عدن ولحج وأبين، مطالبين برحيل قوات التحالف السعودي - الإماراتي، وبمحاكمة حكومة عبد ربه منصور هادي لـ«خيانتها الشعب اليمني» وتسبّبها بانهيار الاقتصاد. وأغلق المتظاهرون الغاضبون الشوارع العامة، وأحرقوا الإطارات، ومزّقوا صور الملك السعودي ونجله وصور حكّام الإمارات. وأفادت مصادر محلية «الأخبار» بأن «تظاهرات عدن امتدّت أول من أمس إلى محيط معسكر القوات السعودية ومقرّ التحالف في البريقة، فيما تمّ اقتحام الأسوار الخارجية لقصر المعاشيق الرئاسي، والذي تقيم فيه قوات سعودية»، مضيفة أن «القوات السعودية في عدن بدت شبه محاصَرة من قِبَل الآلاف من الشباب الغاضبين الذين طالبوا تلك القوات بالرحيل». كذلك، اتّسع نطاق التظاهرات التي انطلقت أوّلاً من مدينة الحوطة مركز محافظة لحج إلى المحافظات الشرقية، وتحديداً إلى مدن المكلا وتريم والقطن في محافظة حضرموت. وجاءت هذه الاحتجاجات على خلفية ارتفاع أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة، ووقف السعودية دعم محطّات الوقود في عدن خلال الأسابيع الماضية، فضلاً عن انهيار سعر صرف العملة إلى 1100 ريال للدولار الواحد، وهو ما أثار اتهامات للسعودية بـ«تعمّد إذلال المواطنين»، وتنفيذ «سياسة تجويع» بالشراكة مع حكومة هادي.

اتّسع نطاق التظاهرات إلى المحافظات الشرقية وتحديداً إلى حضرموت (من الويب)

ووفقاً لمصادر مقرّبة من حكومة هادي تحدثت إلى «الأخبار»، فإن «المنحة السعودية المعلَنة من قِبَل الحكومة مطلع العام الجاري لدعم قطاع الكهرباء بقيمة 420 مليون دولار، لم تكن إلّا منحة وهمية»، موضحة أنه «على خلفية الضغوط الشعبية التي بدأت مطلع العام الجاري، عمدت حكومة هادي، بعد لقاء ممثليها السفير السعودي محمد آل جابر، إلى الإعلان عن منحة وقود سعودية»، مستدركة أن «ما تمّ الاتفاق عليه واقعاً هو شراء الوقود من شركة أرامكو بسعر السوق السعودية وليس بسعر السوق الدولية»، مضيفة أن الجانب السعودي «اشترط آنذاك أن تتولّى حكومة هادي نقل الشحنات النفطية إلى ميناء عدن لتزويد الكهرباء بها، بعد سداد قيمة كلّ شحنة مُقدَّماً لأرامكو عبر برنامج إعادة الإعمار». ولفتت المصادر إلى أنه «في نيسان الفائت، وصلت أوّل شحنة من الوقود السعودي المشترى نقداً من قِبَل كهرباء عدن»، مضيفة أن «القائمين على الشحنة تفاجأوا بوصول مسؤولين سعوديين زعموا أنهم من لجنة خاصة من برنامج إعادة الإعمار الذي يرأسه السفير آل جابر لاستقبال أوّل شحنة من المنحة الوهمية السعودية، وأطلقوا تصريحات بأن هذه الشحنة ستنهي معاناة سكّان المدن الجنوبية اليمنية الساحلية من حرارة الصيف هذا العام». وتابعت أن «المستور انكشف في تموز الماضي عندما رفضت لجنة إعادة الإعمار طلباً بتزويد كهرباء عدن بالوقود، وطالبت حكومة هادي بسداد قيمة الشحنة الثانية، المقدّرة بخمسين ألف طن من مادة الديزل (السولار) لأرامكو مقدَّماً وبسعر السوق السعودية، كون اللجنة تقوم بالتنسيق بين الجانبين ولا وجود لأيّ منحة سعودية مجّانية في الواقع». لكن حكومة هادي لم تجد مبرّراً للتراجع عن ادّعاءاتها السابقة، فاستمرّت في الشكر والثناء على الملك سلمان ونجله محمد، على «ما قدّماه من دعم ومساندة لها» في كلّ اجتماعاتها الافتراضية، ونتيجة لذلك وجدت نفسها أمام مواجهة مع سكّان المحافظات الجنوبية الذين طالبوها بالوفاء بالتزاماتها وإنقاذ قطاع الكهرباء قبل توقّفه كلياً، إلّا أن مناشدات هؤلاء لقيت آذاناً طرشاء، ليتوقّف القطاع بالفعل، وينفجر الوضع الشعبي أخيراً.

> وجدت حكومة هادي نفسها أمام مواجهة مع سكان المحافظات الجنوبية الذين يطالبونها بالوفاء بالتزاماتها

وفي خضمّ ذلك، بدا لافتاً إعلان قوات «الحزام الأمني» الموالية للإمارات تلقّيها توجيهات بعدم التصادم مع المحتجّين، فيما وجّهت وزارة داخلية حكومة هادي بقمعهم في وادي حضرموت وشبوة تحديداً، وأصدرت تعميماً توعّدت فيه بمحاسبة كلّ الأجهزة الأمنية التي ثبت تورطها في دعم التظاهرات، واتّهمت المحتجّين بـ«العمل لصالح قوى خارجية تعمل على تقويض الأمن والاستقرار».

العالم
تقرير

انتخابات ما بعد ميركل: ألمانيا تبحث عن وجهها

تشهد ألمانيا انتخابات برلمانية مختلفة عن كلّ الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها طوال السنوات الـ16 الماضية. والسبب وراء ذلك، خروج أنجيلا ميركل من الحياة السياسية. ما يعني انفساح المجال أمام مختلف الاحتمالات، وفتح الباب أمام خيارات غير مألوفة

في أواخر شهر أيلول الحالي، وتحديداً في السادس والعشرين منه، سيصوّت الألمان لانتخاب برلمان جديد، سيحطّ الفائز فيه على منصب المستشار. لا تتمحور أهمية الحدث حول عملية التصويت، بقدر ما تدور حول خروج أنجيلا ميركل من السلطة، بعد قرابة 16 عاماً قضتها على رأس أهمّ المناصب التنفيذية، في أحد أكبر اقتصادات القارّة الأوروبية. ومع قرارها عدم خوض غمار الانتخابات هذه السنة، بات السباق على الإلماني، الذي ينادي بحلّ "حلف شمال الأطلسي"، والذي حصل على 6 في المئة في أحد الاستطلاعات، ما يعني نظرياً أنه من الممكن أن يشكّل جزءاً من تحالف ثلاثي مع "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب الخضر". كلّ ما تقدّم يحيل إلى واقع مؤكّد، وهو أن أوّل انتخابات عامّة في حقبة ما بعد ميركل تحوّلت إلى منافسة محمومة غير متوقّعة، بدا فيها أن تأييد الناخبين لتكتّل يمين الوسط الذي تنتمي إليه ميركل، ويجمع "الاتحاد الديمقراطي المسيحي" و"الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي في بافاريا"، تراجع إلى مستويات دنيا تاريخية بنحو 20 في المئة، وهو ما أفسح المجال أمام "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" ليتقدّم بنحو 26 في المئة. أمّا "حزب الخضر"، فحقّق نسبة 15 في المئة، فاتحاً جميع الاحتمالات لتشكيل ائتلافات. وقد دفع كلّ ذلك بالمراقبين إلى اعتبار أن فرص فوز لاشيت، آخذة في التلاشي بسرعة.

في المحصّلة، أيّاً كان من يتولّى السلطة، فسيكون عليه أن يقرّر إلى أيّ مدى سيبني على سياسات ميركل، أو سيضع البلاد على مسار جديد. وإذا ظلّ حزبها المحافظ مسيطراً، فمن المحتمل أن يكون هناك تناسق أكثر ممّا لو عاد "الاشتراكيون الديمقراطيون" إلى السلطة، أو صُنع دعاة حماية البيئة التاريخ، وتولّى أحدهم منصب المستشارية لأوّل مرة. وأيّاً يكن، يظلّ توجيه ألمانيا للخروج من جائحة فيروس "كورونا"، مع التركيز على إنعاش الاقتصاد، القضية الأكثر إلحاحاً على الصعيد المحلّي. أمّا سياسات المناخ، التي ستكون أكثر أهمية بعد الفيضانات الأخيرة، والتنمية المستدامة للقطاع الصناعي في البلاد، فهي أيضاً في أذهان الناخبين. كذلك، برزت في المناقشات قضايا ضمان المساواة الاجتماعية والأمن.

وعلى جبهة السياسة الخارجية، سيسعى كلٌّ من "المحافظين" و"الاشتراكيين الديمقراطيين" إلى إدامة تجارة ألمانيا المزدهرة مع الصين، والحفاظ على موقعها بالنسبة إلى روسيا. ويتضمّن ذلك خطّ أنابيب "نورد ستريم 2"، الذي من المتوقّع أن يكتمل في وقت لاحق من هذا العام، وسينقل الغاز الطبيعي مباشرة إلى ألمانيا من روسيا، متجاوزاً أوكرانيا ودول أوروبا الشرقية الأخرى، وهو ما يقف ضدّه حزب "الخضر". أمّا في ما يتعلّق بالصين، خصوصاً، فقد كان نهج ألمانيا تجاهها "يتغيّر من خلال التجارة"، لكنّ النفوذ الصيني المتزايد في الخارج، جعل هذه الاستراتيجية موضع تساؤل، وهو ما يتزامن مع ضغوط مارستها واشنطن على الحلفاء المترددين لاتخاذ موقف أكثر تشدّداً تجاه بكين. لكنّ برلين ظلّت، في عهد ميركل، مترددة في الاستجابة لواشنطن، وهو ما لا يُتوقّع أن يتغيّر في ظلّ حكومة يقودها حزبها، أو "الاشتراكيون الديمقراطيون". على المستوى الأوروبي، تتّفق جميع الأحزاب السياسية - باستثناء "البديل" اليميني المتطرّف - على أن ألمانيا تنتمي بقوّة إلى الاتحاد الأوروبي. ويدفع "حزب الخضر" في اتّجاه إحياء "المشروع الأوروبي"، مع اتّخاذ إجراءات أكثر صرامة ضدّ المجر والأعضاء الآخرين، الذين يفشلون في "دعم المبادئ الديمقراطية".

يبقى أن حزب "البديل من أجل ألمانيا" المناهض للهجرة، لم يتمكّن، حتى الآن، من الاستفادة من المخاوف المحيطة بهذا الملف، عبر استثمار الاضطرابات الأخيرة في أفغانستان، إذ إن هذا الحزب الذي كان قد فاز، لأوّل مرة، بمقاعد في البرلمان الألماني، قبل أربع سنوات، مستفيداً من أزمة الهجرة، حصل على 11 في المئة من الأصوات في استطلاعات الرأي. ويذهب المحلّلون إلى حدّ القول إنه بات أضعف، بسبب الانقسامات الداخلية العميقة، وعدم وجود قضية مثيرة يمكنه أن يبني عليها.

(الأخبار)

تتّفق جميع الأحزاب باستثناء «البديل» على أن ألمانيا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي

تحوّلت أوّل انتخابات عامّة في حقبة ما بعد ميركل إلى منافسة محمومة غير متوقّعة (أ ف ب)

منصب المستشارية مفتوحاً على مصراعيه، بعدما جرت العادة أن يفوز "الحزب المسيحي الديمقراطي" بالمرتبة الأولى، يليه "الحزب الاشتراكي الديمقراطي". بالتالي، باتت هذه المعادلة المستمرّة منذ عقود مهدّدة، في ظلّ صعود نجم مرشّح "الحزب الاشتراكي"، أولاف شولتس، الذي عزّز من فرصه لخلافة ميركل، على حساب منافسه المحافظ، أرمين لاشيت، ومرشّحة حزب "الخضر" المعارض، أنالينا بيربوك، بحسب استطلاعَين للرأي أجريا فور انتهاء المناظرة الثانية، قبل أيام. وكانت أسهم لاشيت، رئيس وزراء ولاية فيستفاليا الشمالي الراين، قد بدأت بالتراجع، بشكل كبير، بعد ارتكابه سلسلة زلّات، من بينها التقاط صورة له وهو يضحك أثناء تكريم ضحايا الفيضانات القاتلة التي ضربت ألمانيا في تموز.

التطوّرات الآنفة الذكر، دفعت بميركل، التي كانت قد تعهّدت بالبقاء خارج المعركة الانتخابية، إلى العودة لتنضمّ إلى المعركة، عبر اصطحاب لاشيت معها، خلال زيارة تفقّدية للمنطقة التي ضربتها الفيضانات. كما استغلّت خطاباً لها في البرلمان لتُحذّره على أنه الخيار الأفضل لخلافتها، قائلة إنّه يؤيد "الاستقرار" و"الوسطية". ميركل انتقدت، من جهة أخرى، شولتس لعدم استبعاده، بشكل قاطع، إقامة تحالف مع "حزب اليسار"

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة إرجعي الى ربّك راضية مرضية
فادخلي في عبادي وادخلي جنتي (صدق الله العظيم)

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله
ننعي إليكم وفاة فقيدتنا الغالية

الحاجة ملك توفيق النحلاوي
حرم المرحوم عبد المجيد الرباط

والدتها: المرحومة صفية الفرا
أولادها: محمد باسل وزوجته غيدا عماش
وداد وزوجها أيمن الميداني
ريما وزوجها بشر العظم
لينا وزوجها زين خاتون
صافيا وزوجها عصمت الرباط
أشقاؤها: المرحوم محمد موفق، المرحوم فائق، المرحوم فائز، المرحوم عدنان النحلاوي
أولاد أشقاؤها: فواز وبشار وحسان ومحمد موفق
تميم وهناء ورنا
محمد توفيق ومايا
ندى والمرحوم منصور

يصلى على جثمانها الطاهر عند صلاة العصر في جامع الحاشقجي يوم الجمعة ١٠ صفر١٤٤٣ الموافق ١٧ أيلول ٢٠٢١ ويوارى جثمانها الطاهر الثرى في مدافن الشهداء في بيروت.

بسبب الأوضاع الصحية الطارئة ، تشكر العائلة كل من يشاركها المصاب الأليم وتتقبل التعازي على هواتفهم الخاصة ، وعلى البريد الإلكتروني rabbatcondolences@gmail.com

للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

إنا لله وإنا إليه راجعون

الراضون بقضاء الله وقدره : آل النحلاوي، الفرا، الرباط، عماش، الميداني، العظم، خاتون، الجلاد، العجة، المحاسني، الصواف، الشواف، الأسود، القصار، أبو جيب، البشير، أبوريشة، النوري، الصفدي، العيطة، البيطار، دوغان، تمساح، طليع، ضناوي، عيد، سلام والبحري.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتقديم يد عاملة داعمة لمؤسسة كهرباء لبنان، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ك‌د/720 تاريخ 2021/3/10، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/9/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 000 1/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 9 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 745

بلاغ رقم: 2/9

تعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2021/9/20 الكشوفات التالية:

كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر آب عام 2021

بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة أقصاها 2021/10/14 لتسديدها.

وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:

في حال التخلف:

1- تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2021/10/15.

2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2021/11/02 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) اعتباراً من هذا التاريخ.

3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 2021/12/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.

4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2022/03/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.

استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.

5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.

ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تموز عام 2021 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2021/09/15.

ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد. إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية

- لدى اي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).

- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).

- مكاتب شركة وايسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.

- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).

كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.

يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.

بيروت في 1 أيلول 2021
المدير العام لإستثمار وصيانة الموصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 743

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بانه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لاستئجار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث‌ك‌د/1996 تاريخ 2021/5/11، لتصبح يوم الجمعة 2021/10/8 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 9 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 747

شراء أغطية حرارية للخيم البلاستيكية

رقم المناقصة: G7/2021

- حصلت وزارة الزراعة على هبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بهدف تغطية تكاليف مشروع تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيّف في لبنان (أغريكال) - مرفق تحفيز فقراء الريف وتنوي استعمال قسم من هذا التمويل من أجل تغطية تكاليف دفعات مستحقة بموجب عقد شراء أغطية حرارية للخيم البلاستيكية.

- يمكن للعارضين المهتمين بالحصول على دفتر الشروط (باللغة الإنكليزية) إرسال طلبهم على البريد الإلكتروني للمهندسة أمل الدغيلي مسؤولة التوريدات:
procurerment.agrical@gmail.com
على أن يتم ذكر اسم الشركة وصاحبها ورقم التلفون في الطلب.

- يتم استلام العروض أيام الاثنين والثلاثاء من الساعة 9:00 صباحاً لغاية الساعة 13:00 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت) وفي مهلة أقصاها يوم الخميس 30 أيلول 2021 عند الساعة 13:00 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت) على العنوان التالي: المشروع الأخضر، بناية بلطجي (الطابق الأول)، مقابل المديرية العامة لأمن الدولة، الجناح، بيروت، لبنان. هاتف: 141 853 01. ويتم فض العروض في اليوم نفسه عند الساعة 13:10 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت). على العنوان نفسه.

- يجب إرفاق جميع العروض ببيان تأمين العطاء.

- يمكن للعارضين قراءة الإعلان كاملاً من خلال مراجعة الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة:
www.agriculture.gov.lb
والمشروع الأخضر:
www.greenplan.gov.lb
(صفحة إعلاناتنا) كما يتوجب على العارضين مراجعتهما بشكل دائم للإطلاع على أية توضيحات أو/ وتعديلات حول هذه المناقصة.

التكليف 738

إعلان عن مناقصة عمومية

يعلن اتحاد بلديات البقاع الأوسط عن رغبته في اجراء مناقصة عمومية لمشروع دراسة طريق بوارج – ترشيش، يمكن للراغبين الاطلاع على دفتر الشروط في الاتحاد اثناء الدوام الرسمي.

تقدم العروض وفقاً للأصول المنصوص عنها في دفتر الشروط الى قلم الاتحاد على أن تصل قبل الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الواقع في 2021/9/29 على أن يجري فض العروض يوم الخميس الواقع في 2021/9/30 الساعة الثانية عشر ظهراً. مكسه في 2021/9/6

رئيس اتحاد بلديات البقاع الاوسط
محمد البسط

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلبت جوزيفين ناجي الحداد (زوجة انطوان موراني) سندي تمليك بدل عن ضائع للقسيمين 20 و21 من العقار 13 منطقة الرميل.

للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان مناقصة إعادة تلزيم تقديم إجهزة وآلات مخبرية لزوم وزارة الزراعة – مختبر المبيدات الزراعية – مديرية الثروة الزراعية للعام 2021

الساعة الثامنة والنصف من يوم الاربعاء الواقع فيه الثاني والعشرون من شهر أيلول 2021، تُجري ادارة المناقصات ـ في مركز الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع ـ بيروت، لحساب وزارة الزراعة، مناقصة إعادة تلزيم تقديم أجهزة وآلات مخبرية لزوم وزارة الزراعة – مختبر المبيدات الزراعية – مديرية الثروة الزراعية للعام 2021.

* التأمين المؤقت: /10,000,000/ل.ل. فقط عشرة ملايين ليرة لبنانية لا غير لكل بند (عدد البنود: خمسة عشرة بنداً).

* طريقة التلزيم: تقديم أسعار.

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من وزارة الزراعة.

يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.

المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 756

إعلان تلزيم

تقديم أحبار وورق
لزوم وزارة الخارجية والمغتربين بطريقة إستدراج عروض

الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع 2021/10/15 تجري وزارة الخارجية والمغتربين إستدراج عروض لتلزيم تقديم أحبار وورق لزوم وزارة الخارجية والمغتربين، وذلك في مركزها الكائن في منطقة الأشرفية – مديرية الشؤون الإدارية والمالية – الدائرة الإدارية – الطابق الثاني.

التأمين المؤقت: مليون ليرة لبنانية.

طريقة التلزيم: تقديم أسعار بطريقة الظرف المقفل.

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الإطلاع عليه والحصول على نسخة منه، من مديرية الشؤون الإدارية والمالية – الدائرة الإدارية خلال أوقات الدوام الرسمي.

يجب أن تُسلم العروض إلى قلم مصلحة الديوان في وزارة الخارجية والمغتربين – مصلحة الديوان – الطابق الأول قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة فض العروض.

بيروت في 2021/9/10
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة
زينة عكر
التكليف 760

إنذار عام لجميع المكلفين

تنذر بلدية الدكوانه – ماروكوز – ضهر الحصين جميع المكلفين في سجلاتها الذين تخلفوا عن تسديد الرسوم المتوجبة عليهم بموجب جداول التكليف العائدة للرسم البلدي عن القيمة التأجيرية للسكن ولغير السكن ولكافة الرسوم البلدية العائدة لسنة 2021 وما قبلها بوجوب تسديد هذه الرسوم خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الانذار في الجريدة الرسمية.

وهي اذ تعتبر هذا الانذار بمثابة تبليغ شخصي لكل مكلف وانها ستعمد الى اتخاذ الاجراءات القانونية بحق كل مكلف لم يسدد المبالغ المتوجبة عليه بعد انقضاء المهلة المذكورة.

الدكوانه في 6 – ايلول 2021
رئيس البلدية
المحامي انطوان آ. شختوره
التكليف 761

إعلان عن استدراج عروض

لتكليف مدقق حسابات للقيام باعمال تصفية مستشفى البترون

يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت شارع بغداد – كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة من يوم الاربعاء الواقع فيه 2021/10/20 إستدراج عروض بطريقة الظرف المختوم لتكليف مدقق حسابات للقيام باعمال تصفية مستشفى البترون.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الادارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.

ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلم باليد الى بريد المديرية الادارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء إستدراج العروض.

يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة أعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.

بيروت في 13 أيلول 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 763

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لأعمال صيانة منزل المناوب في محطة كسارة القديمة.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر ومذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر.

علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2021/10/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.

بيروت في 15 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 764

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب علي محمود شلهوب وكيل مفيد موسى علويه سند تمليك بدل ضائع للعقار 18/2413 العمروسية.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب جمال محمد علي بيضون وكيل دلال محمد علي بيضون سند تمليك بدل ضائع للعقار 7/3446 A بشامون.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عمر محمد شبلي بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 18/3221 عرمون.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نبيه توفيق حداد وكيل وسام وستيفن نبيه حداد سندي تمليك بدل ضائع عن حصتهم في العقار 1022 عين داره.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 أسطر 100.000 ليرة لبنانية
كل سطر إضافي 20.000 ليرة لبنانية

فنون مشهدية

«المفتّش العام» حطّ في «دوّار الشمس»: فساد «عابر للأزمان»!

عرض تلتقي مفرداته مع بيروقراطية السلطة، وأشكال الرشوة والفساد، التي تحدّث عنها غوغول عام 1840. خريجة قسم المسرح في الجامعة اللبنانية، ماريان صلماني، أعادت تأليف نصّ «المفتّش العام» وإعداده، في مسرحية بعنوان «ثماني شخصيات تمثّل المفتش العام». تُعرض يومي الجمعة والسبت على خشبة «مسرح دوار الشمس»

خليل الحاج علي

ليست مفارقةً أن تتماشى نصوص أحد عمالقة الأدب الواقعي الروسي نيقولاي غوغول (1809 – 1852)، مع وقتنا الراهن. أعطى غوغول في مسرحية «المفتش العام» (1840)، صورة بانورامية لواقع روسيا القيصرية، التي كانت غارقة في الظلم، والجهل والفاقة. صوّر الإنسان المسحوق، وفساد هرم الموظفين، والحكّام. هذا النص المسرحي، أعادت خرّيجة قسم المسرح في الجامعة اللبنانية، ماريان صلماني، توليفه وإعداده، في عرض مسرحي بعنوان «ثماني شخصيات تمثّل المفتش العام». يُعرض على «مسرح دوار الشمس» في بيروت، يومي الجمعة والسبت الحاليَين.

غوغول، الذي يُعدّ من أبرز روّاد «المدرسة الطبيعية»، نادى بضرورة طرح أفكار ثورية، وتصوير البسطاء، وإعطاء الأدب مسحةً ديمقراطية في عصره. جهوده تلاقت بعد عقود من الزمن، مع دعوات رواد المسرح في العالم العربي. «عايزين مسرح فيه ريحة الطعمية والملوخية، مش مسرح هوت دوغ». قالها المسرحي المصري نجيب الريحاني. تستند ماريان صلماني، إلى هذه المراجع عبر التاريخ، التي نادت بضرورة نزول المسرح والأدب إلى الشارع، عملت على بلورة النص، وإضفاء صبغة شعبية لإعادة تكييفه مع الواقع المعاش. يندرج العرض المسرحي «ثماني شخصيات تمثل المفتش العام» تحت إطار المسرح الشعبي الذي يتماشى مع كل الفئات المجتمعية. «الشعبية لا تعني الابتذال» تقول ماريان، التي تتمسك بالأسس الأكاديمية والمهنية في العمل.

المسرحية تعكس حقيقة ما يعيشه الجمهور، في قالب كوميدي ساخر، بعيد عن النزعة الخطابية في المسرح. الهدف وراء ذلك، هو التأثير على المتلقّين، لإحداث تغيير ما. «كانّنا نضحك على واقعنا»، يقول الممثل المسرحي أحمد خطاب، أحد المشاركين في العرض. «ننتقد النظام البيروقراطي والفساد، ونذهب إلى نقد أنفسنا الغارقة في الفساد أيضاً، حيث هناك تزامن منطقي بين النص الأصلي، وما نعيشه اليوم». تبدأ مسرحية غوغول بتجسيد

> كوميديا خفيفة، لكن عميقة تندرج ضمن تقنية «المسرح داخل المسرح»

الخوف والقلق من وصول المفتش إلى تقديمها ماريان بلغة محكية، وشخصيات مسرحية قريبة من الواقع. يتماهى المتفرج معها، حتى يحسب أنه يرى نفسه على المسرح. سينوغرافياً، حوّل القيّمون على المسرحية، فقر الإنتاج وعدم قدرتهم على التمويل، إلى طريقة تهكّمية في تجسيد السينوغرافيا. «لا قدرة لدينا على صناعتها»، تقول مخرجة العمل. على الخشبة، يُستبدل الأثاث، بين الحين والآخر، لكنه ليس قطعاً حقيقية مصنوعة من القماش أو الكرتون، بل إنّ الأثاث هو شكل لوحات مرسومة بطريقة رديئة، تتغير مع «زمكان» سير الأحداث. تؤكد مخرجة العرض أنّ غياب الإنتاج ترافق مع تحديات صعبة، فالعمل في المسرح لم يعد يقتصر على التفرّغ للإبداع، فالوقت الذي يُهدر لتأمين المازوت للمسرح، والمواصلات، يأتي على حساب التفرغ لأمور أخرى.

خلال البروفات

على صعيد آخر، لم تقتصر وظيفة المشاركين في العرض، على تطبيق الرؤية الإخراجية، والإكتفاء بما يمليه النص. «لقد كان عملاً جماعياً، تفاعلياً». يقول أحمد خطاب، «كلّ شارك في العرض المسرحي على طريقته الخاصة». الممثلون خطاب، حمزة عبد الساتر، فاطمة برّي، حمزة بزبل، حسين محسن، فكتور حجار، لؤي غشام، وملاك برّي. يأتي هؤلاء كل يوم من البقاع والشوف، وغيرهما من المناطق البعيدة، لحضور البروفات التي تُقام في صالون أحد بيوت المشاركين في العمل.

أين الفضاءات المسرحية؟ على مدى عقود، والعاملون في مجال المسرح يسألون عن غياب المساحات والفضاءات التي تمنكّهم من خلق إبداعاتهم المسرحية، والقيام بالتدريبات والتمارين على العروض، والورش المسرحية. على مدى عقود، لم تنجح وزارة أو نقابة، في إنشاء فضاء مسرحي حرّ. لا في المدن ولا الأرياف. حصيلة هذا الفساد، هو ما يعيشه اليوم المشاركون في مسرحية «ثماني شخصيات تمثل المفتش العام».

«ثماني شخصيات ومخرجة، تبحث عن مساحة مسرح في هذا الخراب»، يكتب رئيس قسم المسرح في الفرع الأول لمعهد الفنون في الجامعة اللبنانية وليد دكروب على صفحته على فايسبوك، تعليقاً على ما يعيشه الخريجون والطلاب. يحلم العاملون في «ثماني شخصيات تمثل المفتش العام»، أن يتمكن الجمهور من ملاقاتهم والوصول إلى صالة المسرح، ومشاركتهم الأسئلة التي تحتم مصيراً مشتركاً. حتى اليوم، عرضان لا أكثر. «قد نقدم العرض في وقت لاحق على خشبة «مسرح المدينة»، وقد يكون هذا العرض الأخير لنا»، تختم ماريان حديثها، حول عرض مسرحي، تلتقي مفرداته مع بيروقراطية السلطة، والنفوس الميتة، واللصوص، التي تحدّث عنها غوغول عام 1840.

«ثماني شخصيات تمثّل المفتش العام»: غداً وبعده ــ «مسرح دوار الشمس» (الطيونة ـ بيروت) ــ للاستعلام: 01/381290

وقفة

السينما الإيرانية ما بين الأمس واليوم

عباس خامه يار *

يشكّل يوم السينما في إيران (آخر أيلول/ سبتمبر)، وقفةً ثقافيةً هامة عند منعطف التغيير والإصلاح الذي طرأ على تاريخ السينما الإيرانية، تزامناً مع انتصار الثورة الإسلامية والنهضة الفكرية الثقافية التي انشغلت فيها كل الشرائح الاجتماعية وأسهمت فيها على طريقتها. فالإنسان لطالما عبّر بالفنون عن واقع حاله وعن وضع بلاده ومجتمعه. ويمكن القول إن السينما ما قبل الثورة كانت تحمل دلالاتٍ واضحة على البرهة الزمنية التي تنتمي إليها، من انحطاطٍ ثقافيٍّ وأخلاقيّ، وتبعيّةٍ فكريةٍ للغرب سبّبت استيراد المواد الثقافية والفنية الجاهزة التي أعدّت لمجتمعاتٍ لم تكن تشبه المجتمع الإيراني في حينها بأيّ شكل.

تغيّر الحال، وبعدما كانت السينما الإيرانية في العصر البهلوي تتمحور حول موضوعاتٍ لا تشكّل قضايا إنسانية جوهرية بقدر ما هي في الواقع مادة ترفيهية هابطة إلى حدٍّ كبير، تلعب على وتر الرغبات والأهواء وتمضية الوقت، أصبحت منذ لحظة انتصار الثورة تحمل مقاربةً مختلفة جديدة، لتخرج من الصيغة الترفيهية التجارية والتسويقية، إلى صيغةٍ ديناميكية أخلاقية وإنسانية عالية. وبدأنا نرى ونلمس القيم الدينية والإنسانية والأخلاقية في ما يقدّمه هذا الفن السابع أخيراً، بعد عصور من الجهالة والركود. قالها الإمام الخميني، ضمن خطابه في فجر انتصار الثورة: نحن لسنا ضدّ السينما في إيران، وإنما ضدّ الفساد.

وكان الاهتمام بالمهرجانات السينمائية، الداعم الأول والحافز لإنتاج المزيد من الفنّ الوطني الذي يقدّمُ صورةً حيّة من ثقافة الوطن الخاصة ومشكلاته وأزماته وحالاته. وقد شهد هذا المجال نمواً ملحوظاً على صعيد إيران والعالم، حتى أنه أوصل المشهد الإيراني والعمل السينمائي إلى المهرجانات العالمية، التي عجزت عن تجاهل كمية الإبداع وجودة الأفلام السينمائية الإيرانية، وتضاعف الإنتاج السينمائي عما كان عليه قبل الثورة بشكلٍ مذهل. كما بلغت المراكز السينمائية أضعاف العدد الذي كانت عليه قبل الثورة، فبتنا نشاهد عشرات المراكز في كل مدينة، تُعنى وتهتم بالفعاليات والنشاطات السينمائية والمسرحية. فأصبح الفيلم الإيراني انعكاساً لثقافة شعب حقيقية تتسم بالأصالة، حيث لا قيمة للتقليد والاستيراد وتبني الأدوات الغربية في السينما المحلية أو الوطنية.

وكان نجاح هذه السينما من خلال النص السينمائي الذكي الذي يوظف الرموز المحلية ولا يقدم مساومات على حواجز السوق، مما أثبت أن السينما في إيران قادرة على تناول الحاضر المعيشي عبر الصورة، بطريقةٍ ذكيةٍ وإبداع لم تحدّه الثورة، بل صحّحت مسارهُ ووضعته على طريق التفرد والأصالة والخلق والابتكار، وجعلته مدرسةً فنيةً يُقتدى بها.

وفي أول خطوةٍ، أُنشئت في ظل وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مؤسسة خاصة أطلق عليها «مؤسسة الفارابي» السينمائية، من خلالها حصرت عملية استيراد الأفلام الأجنبية، إلى جانب دعم السينما الوطنية، ما شكل مرحلة لاحقةً كانت هي الأغنى والأكثر تحديداً لهوية السينما الإيرانية في شكلها الحالي. كما تلتها مؤسساتٌ عديدةٌ أخرى خلال السنوات المتعاقبة.

اليوم، بعد «مهرجان الفجر السينمائي الإيراني» من أبرز تجليات مرحلة ما بعد الثورة وثمارها، حيث عرفت السينما

من «طعم الكرز» لعباس كيارستمي

> نجاح هذه السينما من خلال النص الذكي الذي يوظف الرموز المحلية ولا يقدم مساومات لاختراق حواجز السوق

الإيرانية طريقها للمهرجانات الدولية ووجدت سوقاً دولية لتلك الأفلام، ومن تلك الأفلام كان الفيلم المهم لعباس كيارستمي «طعم الكرز» الذي حصد جوائز عدة، وفيلم «الدائرة» لمخرجه جعفر بناهي الذي حقق «جائزة الأسد الذهبي»، وهي الأكبر في «مهرجان البندقية السينمائي». وتُوّجت تلك المسيرة بمخرج شاب بارع اسمه أصغر فرهادي استطاعت أفلامه أن تصل إلى المهرجان السينمائي الأكبر وتنال أوسكار أفضل فيلم أجنبي. ونال فيلماه «انفصال» و«البائع» جائزة المهرجان، إلى جانب المخرج المبدع مجيد مجيدي الذي حاز فيلمه «لون الفردوس» الجائزة الذهبية، والمخرجة الشهيرة بوران درخشنده. يقول أحد السينمائيين العرب في هذا الصدد، إنّ السينما الإيرانية هي فاكهة المهرجانات الدولية، حيث تحصد الأفلام في إيران اليوم جوائز عالمية ووطنية بمعدّل 360 جائزة سنوياً.

ولا ننس دور المرأة في هذه السينما، التي سجلت وتسجل كل يوم حضورها في مجال التمثيل والإخراج والكتابة والسيناريو، وتنال الجوائز بدورها على ما تضيفه إلى عالم السينما الإيرانية والعالمية من صورةٍ مشرّفة للمرأة الإيرانية في مجتمعها، من دون أن يقيّدها أو يعيقها شيء.

من هنا كان يوم السينما في إيران، احتفاءً بباكورة عشرات بل مئات الأعمال السينمائية سنوياً في الجمهورية الإسلامية التي كانت ثورتها ثورةً بكل المعايير وبكافة المقاييس، فشملت بذلك الفن والسينما والمسرح والثقافة، واستطاعت أن تنتج لنفسها بصمةً أصيلةً تعرف العالم على حضارة هذه البلاد وثقافتها الحقيقية.

* المستشار الثقافي الإيراني في لبنان

تحية

وداعاً سي عبد الرحمن أيوب عاشق «السيرة الهلالية»

علي عبد اللطيف حميده *

علمتُ بوفاة صديقي المبدع المؤرخ وأستاذ الملاحم والثقافة الشفاهية عبد الرحمن أيوب، عن طريق صديق مشترك، اتصل بي من ليبيا، وكان صوته متوتراً. قال: «لديّ أخبار سيّئة! توفّي صاحبك اليوم، وعرفنا هذا عن طريق الفايسبوك! يوم 12 أغسطس 2021».

صُدمت بالخبر، وقلت لصديقي: «لا أستطيع الحديث الآن». وأعترف بأنني لم أستطع تأبين صاحبي طوال هذه الفترة، لكنّني قرّرت أن أكتب هذا النص حتى أخفّف حدادي عليه، وأعرّف الآخرين في تونس الحبيبة والعالم العربي عن هذا الباحث والعالم والإنسان الفذّ الذي هُمّش كثيراً في بعض الأحيان، لكنّه كان مليئاً بالحيويّة والحياة والأمل، ولم ينكسر في مجاهل المرارة واليأس والبحث عن خصوم.

سي عبد الرحمن كان أكثر من صديق، هو أخ، كأنني ولدت من نفس الأم، بالنسبة لي هو أخ أكبر، وعبقري لم تعرف قيمته لا تونس ولا البلاد العربية!

لكنّه برغم ثقافته العالية، ومعرفته بلغات عالمية عديدة، لم يكن نخبوياً أو فرنكوفونياً، بل شعبياً منهمكاً في جذور ومشاعر الثقافة الشعبية، وبالذات في دراساته وفهمه لأهم ملحمة في منطقة البلاد المغاربية «الملحمة الهلالية»، وكيفية انتشارها، وتجدّدها الشعبي من جيل إلى آخر.

ولكن لم يكن شوفينياً متعصّباً في منهجه وافتراضاته، بل ظلّ عربياً إسلامياً وإنسانياً من غير أن يلبس جبّة الإسلام والعروبة، وأن يدّعي الأصالة، أو يطلق لحيته، وهذا سرّ عبقريته ونبوغه.

كان باختصار مفكّراً عضوياً بالمفهوم الغرامشي وبعمق وإبداع في فهم التاريخ الشفاهي والثقافة اللامادّية وحيويتها وتجدّدها في البلاد الشمال أفريقية والمغاربية.

أصل عائلة سي عبد الرحمن أيوب من جزيرة قرقنة، ولهذا أحب دائماً أن أقول له: يا «قرقني»، وتعلّم في مدينة صفاقس في الجنوب التونسي، ولكنه درس في ثانوية تجريبية تدرّس باللغة العربية، ولهذا قال لي في أحد أحاديثنا الطويلة إنه لم يدرس الفرنسية حتى انتسابه للجامعة التونسية، وكان تحدياً كبيراً له.

درس اللّغويات والأدب وعلم الاجتماع في فترة خصبة وثرية في تونس والعالم بشكل عام.

وبعدها، أرسل كما هو الحال في البلاد المغاربية بحكم التأثير الاستعماري الفرنكفوني إلى فرنسا للدراسة العليا.

نبغ سي عبد الرحمن وتخصّص في دراسة موضوع الملاحم، وبعدها تزوج من سيدة فرنسية، وأصبح أستاذاً في إحدى جامعات السوربون.

هذا الجنوبي التونسي ظلّ منفتحاً على الثقافات الأخرى، لكنه لم يتخلّ عن جذوره العربية الإسلامية، لكن بشكل أعمق وأشمل، وليس معنى الإسلام السياسي الذي كان لا يميل إليه ولا يراه مقنعاً.

وبالرغم من اطّلاعه العميق على الثقافة والإنتروبولوجيا الفرنسية وتكلمه باللغة الإنكليزية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأنغلو أميركية، ظلّ حتى وفاته معتزاً بعربيته وإسلامه، ولم يكن فرنكوفونياً، التيار المهيمن في تونس منذ قرن ونصف.

ولأنه لم يكن يرغب في الخلاص الفردي والشخصي، قرّر مغادرة فرنسا، لكن النظام التونسي آنذاك لم يكن يروق له، ولهذا قرّر التدريس في بلد عربي آخر، وهذا متسق مع فكره ووجدانه العربي، وبالذات اختار الجامعة الليبية لأسباب عديدة، للقرب الثقافي والاجتماعي بين الشعبين، وبالذات الجنوب التونسي.

قال لي يوماً: «لم أشعر بالغربة في طرابلس وليبيا على الإطلاق». ولهذا قضى أربع سنوات في جامعة طرابلس، ومعه ابنته الصغيرة كلير وزوجته الفرنسية.

هناك درس السيرة الهلالية، وساعد «مركز دراسات جهاد الليبيين» على تجميع وفهم التراث الشفاهي للسيرة الهلالية.

بعد تجربته الثرية في ليبيا، درس صاحبي القرقني في جامعة الأردن لفترة مشابهة.

ولأنه كان يجيد العربية والفرنسية والإنكليزية، بدأ في نشر بحوثه الأصلية والمبدعة عن السيرة الهلالية التي كانت كل اهتمام الجامعات الأميركية.

ولهذا، ليس غريباً أن يدعى كأستاذ زائر في جامعات مرموقة مثل: لوس أنجلوس، وبيتركللي، وأخيراً جامعة واشنطن في سياتل.

قابلت د. عبد الرحمن أيوب في نهاية الثمانينيات في مدينة سياتل، حيث كان أستاذاً زائراً مع زوجته المبدعة أيضاً، وجميلة الاسم والشخصية، جميلة الأستاذة المعروفة والفنانة التشكيلية في تونس.

قبل أن التقي به وبالسيدة جميلة، كنت قد قرأتُ ما كتبه عن السيرة الهلالية، وتعرّفت إلى منهجه ودراساته العلمية التي تميّزت بطرح جديد لفهم الثقافة الشعبية والشفاهية، يجمع ما بين الفهم التّعددي اللّغوي والسّياق الاجتماعي، وكيف يعاد إنتاج وتجديد فهم السيرة أو الملحمة من جيل إلى جيل.

ولكن ما أثارني وشدّ اهتمامي هو فهم الحداثة والإبداع من منظور عربي إسلامي مغاربي، وليس كالمعتاد في الدراسات الغربية والحداثة العربية دائماً من الخارج، كأن المجتمع ساكن ومحنّط، والخلاص يأتي من الخارج إمّان أو بعد مرحلة الاستعمار.

سي عبد الرحمن طرح أسئلة جديدة ودرس الثقافة الشعبية خارج إطار التوظيف السياسي للدول العربية والأطروحات الاستعمارية وبالذات الفرنكوفونية.

وهذه الأسئلة هي أسئلتي في أطروحتي للدكتوراه عن الأصول الثقافية والاجتماعية لحركات المقاومة والتواطؤ مع الاستعمار إبان المرحلة الاستعمارية الإيطالية.

ما زلت أذكر كيف اتسعت عيناه عندما قرأ فصل «خرافة الغزو الهلالي لشمال أفريقيا» في أطروحتي التي كان عنوانها «من أجل الله الوطن القبيلة».

والأهم أنني شعرت بأننا قريبان منهجياً وثقافياً وإنسانياً. كلانا جاء، من الجنوب التونسي والليبي، وكلانا تربّينا في بيئة اتسمت بقيم اجتماعية متشابهة ومتداخلة.

ولهذا كنت أقول له إننا «إخوة»، وهو الأخ الأكبر، برغم ذلك كان متواضعاً مع فارق السن بيننا.

توطدت العلاقة واستمرت بعد عودته إلى تونس، وتواصلنا عن طريق الهاتف. ولأنني لم أستطع أن أزور ليبيا دائماً بحكم الظروف السياسية، وبعد الإفراج في نهاية الثمانينيات، كنت أزوره في تونس وأقيم معه وجميلة، ونقضي ليالي في نقاش وحديث عن المنهج والثقافة والتحولات في بلادنا العربية والمغاربية.

وفي نهاية التسعينيات، حصلت على منحة بحثية تتعلق

بالأرشيف التونسي عدة شهور، وكانت فرصة لفهم التاريخ والثقافة التونسيين. وعبد الرحمن أيوب كان يعطيني المفاتيح المعرفية والتاريخية لفهم التجربة التونسية بعمق.

عمل سي عبد الرحمن في «المعهد الوطني للتراث»، لكن الجامعة التونسية لم تهتم بهذا العبقري والمبدع، برغم أن منظمة اليونسكو أعطته كرسي التاريخ الشفاهي في الجامعة، وظلّ يدرّسه حتى تقاعده.

ولهذا، أنشأ دار نشر صغيرة باسم استوحاه طبعاً من السيرة الهلالية والتاريخ والثقافة العربية الإسلامية سماه: «تبر الزمان».

وفي عام 2007، كرمته اليونسكو برئاسة مؤتمر عالمي كبير عن التراث اللامادي في العالم، دعاني لتقديم ورقة في هذا المؤتمر، واخترتُ شعر المعتقلات الفاشية في ليبيا، والذي كتبه الليبيون الذين أرغموا على دخول معتقلات جماعية أدت إلى إبادة بين عام 1929 و 1934. وعقد هذا المؤتمر في مدينة المهدية الجميلة، وحضره 100 باحث من جميع أنحاء العالم، وكلهم كانوا يعرفون ريادة وعبقرية هذا الأستاذ العربي من تونس.

ولكن للأسف . وأرجو أن أكون مخطئاً . كثيرون من الشباب التونسي لا يعرفون من هذا الباحث والمؤرخ الفذ، بسبب تجاهل النخبة والدولة التونسية في الماضي على عكس الدارسين خارج تونس وبالذات دراسي الملاحم والثقافة الشعبية غير الرسمية.

لكن عبد الرحمن صاحبي القرقني سيظلّ معي طالما حييت. وسيظل تفكيره النقدي المرتبط بالناس والفئات المهمشة نبراساً للمستقبل ينير الثائهين وبالذات في هذه الفترة الصعبة من الحروب الأهلية والانتهازية والسذاجة في التعامل مع التحديات الداخلية والأجندات الخارجية.

رحم الله أخي العزيز وصاحبي سي عبد الرحمن.

سيظلّ دائماً معي، وأدعو الله أن يعطي ابنته كلير والسيدة الفاضلة جميلة الصبر والسلوان، وكما نقول في ليبيا: «عزانا واحد».

* أكاديمي وباحث ليبي

الأخبار
al-akhbar
الخميس 16 أيلول 2021 العدد 4439

صورة وخبر

في 22 أيلول (سبتمبر) الحالي، تنطلق فعّاليات المعرض الصيفي في «الأكاديمية الملكية للفنون» في وسط لندن، حيث تستمرّ إلى الثاني من كانون الثاني (يناير) 2022. تحت شعار Reclaiming Magic (استعادة السحر)، يعود المعرض الفني الأكثر بهجة في العالم، حاملاً قطعاً أيقونية وأخرى جديدة، بمشاركة أكثر من 1300 عمل تمزج بين الفنون المعاصرة والعمارة، اختارتها القيّمة ينكا شونيبار مع مجموعة من الفنانين. (جاستين تاليس ـ أف ب)

جلال برجس... بين الشعر والرواية

يحلّ الكاتب الأردني جلال برجس (الصورة)، بعد غدٍ السبت، ضيفاً على برنامج «بيت القصيد» الذي يقدمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين»، ليتحدث عن تجربته المهنية وفوزه بجوائز عدّة. يسأل وهبي ضيفه عن أسباب تحوّله من الشعر إلى الرواية، وميله إلى كتابة حكايات المسحوقين وتقاطع شخصيته كراوٍ مع شخصياته الروائية... يعرّج الحوار على ثيمة الزمن العربي، الأجيال العربية التي تتوارث الأزمات والخيبات، قصص المهمّشين والمشرّدين وأهمية البيت بوصفه النواة الأولى لمفهوم الوطن والانتماء. كما يتناول أثر المكان في النص، علاقة برجس بالأمكنة ودراسته هندسة الطيران. يتخلّل الحلقة شهادة من الناقد محمد عبيد الله.

«بيت القصيد»: بعد غدٍ السبت ـ س: 21:00 على «الميادين»

دونا وخاتشاتور «مرآة» الجاز

Hayeli مشروع فني جديد يجمع بين دونا خليفة وخاتشاتور سافزيان. Hayeli، وتعني المرآة باللغة الأرمنية، هو اقتراح موسيقي لنهج أكثر شفافية وصدقاً وتواضعاً في الكتابة والعزف والارتجال في سلسلة نادرة تعكس الحالات الداخلية والخارجية للحياة اليومية المستمرة. في 24 أيلول (سبتمبر) الحالي، يقدّم الثنائي (الصورة) في «مترو المدينة» (الحمرا) عرضهما القائم على الغناء وآلتي دوبل باص. يزخر هذا التعاون الحميم بمجموعة من مقطوعات الجاز الأصلية وأخرى مرتجلة مع أعمال مُعاد توزيعها بـ «طريقة غير المسبوقة وشيّقة»، بحسب ما يرد في تعريف السهرة على فايسبوك.

Hayeli: الجمعة 24 أيلول ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 76/309363

محمد أركون: أيّ قراءة للعنف الديني؟

بعد غدٍ السبت، تدعو جمعية «جلجامش» الثقافية التي تأسست في مونتريال عام 2006 إلى حضور محاضرة عبر تطبيق «زوم» بعنوان «العنف والمقدس والحقيقة. قراءة محمد أركون لظاهرة العنف الديني»، تقدّمها الأكاديمية اللبنانية نايلة أبي صعب. علماً بأنّ الأخيرة هي أستاذة الفلسفة العربية الإسلامية في «الجامعة اللبنانية» (الفرع الثاني) وباحثة في شؤون الفكر العربي المعاصر، كما أنّها متخصصة في مجال الفكر النقدي لدى محمد أركون ومحمد عابد الجابري. يغوص اللقاء المرتقب في فكر المفكّر الجزائري الراحل (1928 ـ 2010/ الصورة). أستاذ تاريخ الفكر الإسلامي والفلسفة في «السوربون»، قارع المسكوت عنه في الإسلام التاريخي، أسّس لمشروع نقد الفكر الإسلامي في أكثر من أطروحة أثارت جدلاً واسعاً. تعود مكانته إلى اعتماده في قراءته للنصوص التأسيسية، على المناهج الغربية الحديثة، موظّفاً أدواته النقدية لإخراج الإسلام من الدوغما التي تكبّله. اهتم أركون بدراسة العقل العربي الإسلامي وما أنتجه عبر التاريخ في فهم ظاهرة العنف. عمل على تفكيك آلية اشتغال العقل الديني في الدفاع عن حقيقته المقدسة، ليفهم الصراع الذي قام في الإسلام، منذ بداية البعثة المحمدية بين أهل قريش والنبي، مروراً بالصراع السني ـ الشيعي، وصولاً إلى الحركات السلفية وما قامت به في مطلع القرن الحالي.

«العنف والمقدس والحقيقة ـ قراءة محمد أركون لظاهرة العنف الديني»: السبت 18 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط على موقعنا ـ رمز النشاط: 88215474818/ رمز المرور: 143673).

«آرليتي» ومترجمها: اللغة جسد آخر

ضمن لقاءات «نحنا والقمر والجيران» التي تقيمها مجموعة «كهربا»، يحتضن «بيت الفنان ـ حمّانا»، بعد غدٍ السبت، عرض «آرليتي في الخارج» (لبنان) من تأليف فرنسوا سيرفانتس (L'entreprise)، مع كاثرين جيرمان. «آرليتي» مهرجة، شاركت في خمسة عروض أقيمت في فرنسا وخارجها خلال سنوات. اكتشفت عبرها كاثرين جيرمان حبها للسفر واصطحاب أزيائها وعدّة التجميل الخاصة بها، فيما تعرّفت إلى ثقافات أخرى بفضل الخشبة وعبرها. العلاقة بين «آرليتي» ومترجمها تجعلنا نكتشف أنّ اللغة عبارة عن جسد ودّي وحميمي وجهاز عصبي سرّي، فـ «نحن نسكن في جسدنا وفي لغتنا أيضاً»، وفق ما يقول المنظمون.

«آرليتي في الخارج»: بعد غدٍ السبت ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «بيت الفنان ـ حمانا» (قضاء بعبدا). الدخول مجاني. للاستعلام: 05/532544